أثر نظرية النظم في التحليل النحوي للأسلوب القرآني

د. محمد بن عبدالله بن صويلح المالكي

أستاذ النحو والصرف المساعد بالكلية الجامعية بالليث

جامعة أم القرى

ملخص البحث: حاول هذا البحث استثمار نظرية النظم في التحليل النحوي لأسلوب القرآن الكريم ؛ فكشف عن خصوصيات للنظم القرآني، وهي: عدول النظم عن قيود التوارد المعجمي، وعدوله عن النمط التركيبي المألوف، وتوافر السياق النصي للقرآن على طوله، وعدول النظم عن المألوف في حذف الجملة، كما بيّن أن صور الجواز النحوي تتفاضل فيما بينها من حيث مقدرتها على الوفاء بالمعنى المراد، والغرض المقصود.

وفي سبيل تحقيق ذلك حلّلَ البحثُ نماذجَ من الآيات القرآنية لها أسلوب خاص في سبك الكلام قياسًا على الاستعمال اللغوي الشائع الذي تصوِّره القاعدة النحوية، وقدّم بين يدي ذلك لمحةً موجزةً عن أهمية هذه النظرية في التحليل النحوي، وأنها في أساسها فكرة نحوية.

كلمات مفتاحية: نظرية النظم – التحليل النحوي – الأسلوب القرآني.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين منزل كتابه بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على مَنْ أيّده الله تعالى بكتابه معجزةً بيانيّةً عامّةً للثقلين، باقيةً بقاءَ العصرين، نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فلم تكن الجهود العلمية للُّغويين منذ فجر التأليف في علوم اللغة لتقتصر على التنظير، بل صَحِبَه جهودٌ علمية قيّمة عُنِيَتْ بالتطبيق تأصيلاً لما استنبطوه مِن أصول وقواعد النظام اللغوي خدمةً لعلوم الدين، وقد ساد هذا الاتجاه في صورة نشاط تحليليٍّ لا يخطئه الناظر في مؤلفاتهم - رحمهم الله - في معاني القرآن، وإعرابه، وتفسيره، وكتب الأمالي، والمجالس، وشروح الشعر، والنثر.

وتلك الجهود جميعها - على اختلاف مناهجها - كان هدفها الأسمى فهْمَ النصِّ القرآني ؛ إذ يمكن القول "إنّ السعي لفهم النص القرآني حدّد طبيعة الدراسات النحوية، وجعلها تعتمد البحثَ عن ملامح المعنى في القرآن الكريم وغيره من أدلة النقل" [(١)].

ونظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني [ت : ٤٧١ هـ] من أهمّ تلك الجهود الجبارة ؛ فهي تقوم على النظر الدقيق للمعنى بكل ملابساته، وكانت منطلقًا له في ردِّ إعجاز القرآن إلى النظم، فأرسى بذلك منهجًا فريدًا في النظر ؛ فقد " كان عبد القاهر في فكرِه ذلك ونظراته الثاقبة في أعماق تلك التراكيب رائدًا للبلاغيين بعده وخاصةً الزمخشريَّ في تفسيره (الكشّاف) ؛ فقد طبّق فيه فكْرَ عبد القاهر وبلاغته تطبيقًا أظهر به سموَّ التراكيب في الآيات الكريمة وروعة المعنى فيها "[(٢)].

والتحليل النحوي للنص القرآني يُسهم في الإبانة عن المعنى المراد ؛ لـ"أن فهم القرآن لم يكن ممكنًا إلا بمعرفة المعنى الوظيفي للمفردات المكوِّنة للتراكيب القرآنية، وتفسير العلاقة بينها، وتوضيح أصنافها، ودلالة كلِّ صنف ؛ لأن هذه الوسائل تهدي إلى فهم النص من خلال فهم جُمَلِه ومفرداته وإيضاح الروابط بينها وطريقة إسنادها، أو إضافتها "[(٣)] ؛ ولذا فنظرية النظم لها أثرٌ جليل في تحقيق الهدف من التحليل النحوي كما سيبيّنه هذا البحث بإذن الله تعالى.

دراسات سابقة:

يمثّل كتاب دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني المرجع الأساس لهذه النظرية ليس على مستوى التنظير فحسب، بل على مستوى التطبيق أيضًا ؛ إذ أودع كتابه كثيراً من التحليلات التطبيقية لنظريته على الشواهد القرآنية والشعرية، كما أنَّ كتب البلاغة والتفسير حافلةٌ بعطاء هذه النظرية، فـ" قد استفاد المتأخرون من هذه النظرية، واعتمد عليها الزمخشري في تفسيره لكتاب الله، واتخذها أساسًا في

(١)نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠٠٦م/ ١٤٢٧هـ : ١٩ .

(٢) التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، عبد الفتاح لاشين، دار المريخ، الرياض (دون تاريخ): ١٨٥.

(٣) نظرية المعنى في الدراسات النحوية: ١٦٩.

تحليل الآيات"[٤]. وممّا وقفتُ عليه ذا صلةٍ بهذا الموضوع بحثٌ عنوانُهُ:

" التأويل النحوي في ضوء نظرية النظم"، للباحث د. عبد الله محمد زين بن شهاب [٥].

غير أنّ صلته ببحثي هذا لا تتجاوز بعض الجوانب المتعلقة بتوضيح مفهوم نظرية النظم؛ فقد قام هذا الباحث – كما يقول – "بتحليل بعض النصوص التي وردت في كتاب دلائل الإعجاز، محاولاً أن يلتمس بعض الوجوه التي تربط بين النظم والتركيب، مستغلاً النحو التوليدي التحويلي في إبراز هذه العلاقة، فظهرت نتيجة لذلك مجموعة من التأويلات النحوية التي انبثقت عن كيفية التعامل مع أسس هذه النظرية وأركانها "[٦].

وأمّا بحثي هذا فيسعى إلى استثمار هذه النظرية بتطبيقها على نماذج منتخبة من الآيات على نحوٍ لم أقف فيه على دراسة مستقلة، معتمدًا في ذلك على المنهج الوصفي التفسيري، وإن كان جلُّ مادتها مبثوثًا فيما خلّده الأسلاف في دراستهم لأسلوب القرآن الكريم.

تمهيد

لعلّ ممّا يحسُن اتخاذه مهادًا لهذا الموضوع أن نتناول الوشائج بين المصطلحات التي اقتضاها عنوان البحث، وهي: التركيب النحوي - التأليف - النظم - التحليل النحوي؛ لأن الحديث عن أيٍّ منها يُسلِم إلى الحديث عن آخر، ويأخذ منه بحظٍّ مِن عَلاقةٍ ما، كما تحسن الإشارة إلى أثر نظرية النظم في التحليل وأهميتها.

* **التركيب والتأليف**: يجمع بين هذين المصطلحين علاقةُ عمومٍ وخصوصٍ؛ فحدُّ التركيب – كما يقول الأبّذي -: " ضمُّ كلمةٍ إلى مثلها فأكثر" [٧]، وذلك الضمُّ بين الكلم لا يكون إلا وَفْقَ نسقٍ معيّن؛ يقول عبد القاهر الجرجاني " والألفاظ لا تفيد حتى تُؤلّف ضربًا خاصًّا من التأليف، ويُعمَد بها إلى وجه دون وجهٍ من التركيب والترتيب " [٨].

والتأليف أخصُّ من التركيب كما يُفهم من كلام الجرجاني السالف ذكرُه؛ فـ "التألُّف والتأليف: وقوع

(٤) عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م: ٨٥.

(٥) التأويل النحوي في ضوء نظرية النظم، عبد الله محمد زين بن شهاب، مجلة كليات التربية، جامعة عدن، العدد: ١٢، ٢٠١١م: ٢٣١ -٢٥٩.

(٦) التأويل النحوي في ضوء نظرية النظم: ٢٣١.

(٧) الحدود في علم النحو، الأبذي (ت: ٦٨٠ هـ)، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٢ - السنة ٣٣ - ١٤٢١هـ/٢٠٠١م: ٤٣٥، وينظر: الأصول في النحو، ابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٢٠/١٩٩٩م: ١١١/٢.

(٨) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١ هـ)، قرأه وعلّق عليه محمود شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة (دون تاريخ): ٤.

الألفة والتناسب بين الجزأين، وهو أخصُّ من التركيب ؛ إذ التركيب ضمُّ كلمةٍ إلى أخرى فأكثر، فكلُّ مؤلَّفٍ مركَّبٌ من غير عكس" [٩]، ذلك "لأن التأليف – كما قيل – أخصُّ ؛ إذ هو تركيبٌ وزيادة، وهي وقوع الألفة بين الجزأين"[١٠].

والتركيب بعبارة أخرى – كما يقول أبو هلال العسكري – "ضمُّ الأشياء مؤتلفة كانت أم لا، مرتّبة الوضع كانت أم لا "[١١]، و"معنى الائتلاف: الإفادة "[١٢]، أو هي شرطُه، ومعرفة كيفية التركيب إحدى غايات النحو، وقد عناها السكاكي بقوله: "اعلمْ أن عِلم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقًا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنيةً عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية، وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك " [١٣].

ويمكن جعل التأليف والتركيب مترادفين إذا لم يكن المراد بالتركيب "مطلقَ التركيب، بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلُّقٌ بالأخرى على السبيل الذي يحسن به موقع الخبر وتمام الفائدة " [١٤].

* **النَّظْمُ:**

النظمُ في اللغة: "التَّأليفُ ؛ نَظَمَه يَنْظِمُه نَظْمًا ونِظامًا ونَظَّمَه فانْتَظَمَ وتَنَظَّمَ ونَظَمَ الأَمْرَ على المثَل بذلك، وكلُّ شيء قَرَنْتَه بآخرَ، أو ضَمَمْتَ بعضَه إلى بعض فقد نَظَمْتَه، والنَّظْمُ المنظومُ وصفٌ بالمصدر، والنَّظْمُ ما نظمْتَه من لؤلؤ وخَرَزٍ وغيرِهما واحِدَتُه نَظْمَةٌ ..."[١٥].

(٩) التصريح بمضمون التوضيح ، خالد الأزهري (ت: ٩٠٥ هـ) ، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري ، الزهراء للإعلام العربي، ط١ ، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م : ١١٧/١ .

(١٠) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، المرادي (ت: ٧٤٩ هـ) ، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م : ٢٦٧/١ .

(١١) معجم الفروق اللغوية ، العسكري (ت: ٣٩٥ هـ تقريبًا) ، تحقيق : الشيخ بيت الله بيات ، مؤسسة النشر الإسلامي ، قم، ط ١ ، ١٤١٢هـ : ١١٢ .

(١٢) المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١ هـ) ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨٢م : ٩٣/١ .

(١٣) مفتاح العلوم ، السكاكي (ت: ٦٢٦ هـ) ، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م : ٧٥ .

(١٤) شرح المفصَّل ، ابن يعيش (ت : ٦٤٣ هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ، ١٤٢٢هـ /٢٠٠١م : ٧٢/١.

(١٥) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (ت: ٤٥٨ هـ)، تحقيق : عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠م: (ظ، ن، م)، ويُنظر: لسان العرب، ابن منظور (ت: ٧١١ هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ: (ن، ظ، م)، القاموس المحيط، الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة (دون تاريخ): (م، ن، ظ).

ويتبيّن لنا من المعنى اللغوي للنظم أنه يتعلّق بالذوات غالبًا، ويُستعمل في وصف الكلام مجازًا، يقول الزمخشري: "ومن المجاز: نظم الكلام. وهذا نظم حسن، وانتظم كلامه وأمره. وليس لأمره نظامٌ إذا لم تستقم طريقته"(١٦).

النظم في الاصطلاح

اتّخذ النظم تعريفه الاصطلاحي على يد عبد القاهر الجرجاني؛ فقد عرّفه بأنه "توخِّي معاني النحو وأحكامِه ووجوهِه وفروقه فيما بَيْنَ معاني الكلم"(١٧).

وقد استقرَّ على هذا المرادِ المفهومُ الاصطلاحيُّ للنّظْم فقد عرّفه الشريف الجرجاني: بأنه "تأليف الكلمات والجمل مترتبةَ المعاني متناسبةَ الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل، وقيل: الألفاظ المترتبة المسوقة المعتبرة دلالاتُها على ما يقتضيه العقل"(١٨).

والسبيل إلى تحقيق النظم – أو بتعبيرٍ آخرَ كيفيةُ توخّي معاني النحو – هو تأليف الألفاظ وفق قوانين النحو ومقتضى الغرض المأموم، وقد وضّح الجرجاني تلك السبيل؛ فقال: "اعلم أنْ ليس النظمُ إلا أن تضعَ كلامك الوضعَ الذي يَقتضيهِ علمُ النحو، وتعملَ على قوانينه وأصوله، وتعرفَ مناهجَه التي نُهِجتْ فلا تزيغَ عنها، وتحفظ الرُّسوم التي رُسمتْ لك، فلا تُخِلَّ بشيءٍ منها"(١٩)؛ بمعنى أنه ينبغي مراعاة أحكام النحو فيما يجب، أو يمتنع، وأمّا ما هو جائزٌ فللمتكلِّم أن يختار التركيب الذي يحقّق مقتضى البلاغة بـ"أنَ ينظرَ في وجوه كلّ باب وفروقه؛ فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: (زيد منطلق)، و(زيد ينطلق)، و(ينطلق زيد)، و(منطلق زيد)، و(زيد المنطلق)، و(المنطلق زيد)، و(زيد هو المنطلق)، و(زيد هو منطلق)؛ فيعرف لكلٍّ من ذلك موضعَه، ويجيء به حيث ينبغي له."(٢٠)، وهذه الوجوه التي أوردها عبد القاهر صورٌ تركيبيةٌ متعدّدةٌ لإمكانات النظام النحوي غير أنها متباينةٌ من حيث مطابقة أحوال معانيها لمقتضى الغرض من الكلام، والتفاضل، أو المزية بينها "تعرضُ بسببِ المعاني والأغراضِ التي يُوضعُ لها الكلامُ، ثم بحَسَبِ موقعِ بعضِها من بعضٍ، واستعمالِ بعضِها معَ بعضٍ."(٢١)، ومن هنا تتجلى القدرة الإبداعية للمنشئ في انتخاب ما يحقّق مقتضى البلاغة مِن صور الكلام،

(١٦) أساس البلاغة، الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨م: (ن، ظ، م).

(١٧) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١ هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط٣، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م: ٥٢٥/٢، وقد كرّر عبد القاهر هذا التعريف كثيرًا في كتابه؛ يُنظر منه: ٣٦١/١، ٣٦٢، ٣٩١ – ٣٩٢، ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٨٨/٢، ٥٢٥، ٥٢٦.

(١٨) التعريفات، الجرجاني (ت: ٨١٦ هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م: ٢٤٢.

(١٩) دلائل الإعجاز: ٨١/١.

(٢٠) دلائل الإعجاز: ٨١/١ – ٨٢، وينظر أيضاً منه: ٨٧/١.

(٢١) السابق: ٨٧/١.

ممّا هو أتمُّ للمعنى والغرض، وأكشفُ لهما، وكلُّها قد تحقق لها مطلب الصواب النحوي، ولكنها – كما أسلفت - تتفاضل من حيث مقدرتُها على الوفاء بالمعنى والغرض المأموم.

فنظم الكلام إذًا ليس تأليفًا معتادًا، أو سننًا منه ساذجًا؛ لأنه كما نبّه عبد القاهر ليس "معناهُ ضمَّ الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق "[٢٢]، بل هو عملٌ ذهنيٌّ يحسنه البليغ.

وبناءً على ما سبق يمكن لنا تصوير العلاقة بين تلك المصطلحات الثلاثة (التركيب – التأليف – النظم) بأنها ترقٍّ في مراتب الخصوصية والأفضلية؛ أدنى درجاتها: التركيبُ الذي هو ضمُّ كلمة إلى أخرى، ثم إنْ كان بينهما ائتلاف وإفادة فهو تأليف، ثم إنْ صحب ذلك تخيُّر وجهٍ دون وجهٍ من وجوه التركيب وقصْدُ دلالةٍ دون أخرى وفق مقتضى المعنى والغرض المقصود من الكلام فهو نظمٌ، وهو ذروة تلك الدرجات وأشرفها جميعًا؛ ففكرة النظم "نحوية محضة، ولكن البلاغيين استفادوا منها وصوّروها خير تصوير "[٢٣]، وكان لعبد القاهر الجرجاني الفضل في أنْ " جعلها قضيةً لها ضابطها وحدودها ومنهجها الفريد بفلسفة نحوية جديدة "[٢٤].

وينتقل الحديث فيما يلي إلى بيان التحليل النحوي وقيمة هذه النظرية في توجيه عملية التحليل.

***التحليل النحوي**: هو "تمييز العناصر اللفظية للعبارة، وتحديد صيغها ووظائفها والعلاقات التركيبية بينها بدلالة المقام والمقال "[٢٥].

وله أدوات ومعارف متنوعة [٢٦] مستمدّة من مقتضيات المقام والمقال وأصول الصنعة النحوية، وتتعاظم الحاجة إليها كلمَّا ترقّى الكلام في مراتب البلاغة؛ حيث يحمل التركيب اللغوي دلالات خفية مطويّة فيه لا يدلُّ عليها ظاهر اللفظ؛ فثمّ – كما يقول عبد القاهر: "المعنى، و معنى المعنى، تعني بـ(المعنى): المفهوم من ظاهر اللفظ، الذي تصل إليه بغير واسطة، وبـ(معنى المعنى): أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر "[٢٧]، وأكثر ما نجد ذلك في القرآن؛ فـ"إن نظم القرآن مبنيٌّ على وفرة الإفادة وتعدُّد الدلالة؛ فجُمل القرآن لها دلالتها الوضعية

(٢٢) دلائل الإعجاز : ٤٩/١.

(٢٣)أساليب بلاغية، أحمد مطلوب، نشر وكالة المطبوعات، الكويت ، ط١(دون تاريخ): ٥٢.

(٢٤) فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز، فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣م: ٩٧ .

(٢٥) التحليل النحوي أصوله وأدلته، فخر الدين قباوة، الشركة العالمية للنشر لونجمان، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م : ١٤، ويُنظر أيضًا: المورد النحوي الكبير، نماذج من التحليل النحوي في الإعراب والأدوات والصرف، فخر الدين قباوة، ط٤، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٧م: ٨.

(٢٦) يُنظر: التحليل النحوي أصوله وأدلته: ٧٠، ٥٤.

(٢٧) دلائل الإعجاز: ٢٦٣/١.

التركيبية التي يشاركها فيها الكلام العربي كلُّه، ولها دلالتها البلاغية التي يشاركها في مجملها كلامُ البلغاء ولا يصل شيء من كلامهم إلى مبلغ بلاغتها، ولها دلالتها المطوية وهي دلالةُ ما يُذكر على ما يقدّر اعتمادًا على القرينة، وهذه الدلالة قليلة في كلام البلغاء وكثيرة في القرآن، ولها دلالة مواقع جُمَلِهِ بحسب ما قبلها وما بعدها"[٢٨].

ولذا تتعدّد التوجيهات النحوية لأسلوب القرآن، وتتفاضل في إصابتها معنى التركيب وما يطويه من دلالات كما هو واضح في كتب التفسير وإعراب القرآن؛ يقول الشيخ عضيمة: "أسلوب القرآن معجز، لا يستطيع أحد أن يحيط بكل مراميه ومقاصده؛ فاحتمل كثيراً من المعاني وكثيراً من الوجوه" [٢٩]، وحينئذٍ يرقى الإجراء التحليلي إلى مفهوم أدقَّ، وهو التوجيه النحوي، ويُقصَد به – بوجهٍ عامّ – "ذكرُ الحالات والمواضع الإعرابية، وبيان أوجه كلٍّ منهما، وما يؤثّر فيهما، وما يلزم ذلك من تقريرٍ، وتفسير، أو تعليل، أو استدلال، أو احتجاج، سواء صيغ ذلك في قواعد تضبطه وتنظّر له أم لم يُصَغ." [٣٠]، وقواعده التي تضبطه هي "تلك الضوابط المنهجية التي وصفها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية (سماعًا كانت، أم استصحابًا، أم قياسًا)، التي تُستعمَل لاستنباط الحكم"[٣١]؛ فهي مرتبطة"بتوجيه الكلام عند التأويل، واعتبار وجهٍ منها أولى من الآخر بالقبول حتى ليصلُح أن يُسمَّى (الوجهَ) أي الذي لا وجه أفضل منه، وقد يُسمَّى أيضًا: الراجح، أو المختار"[٣٢].

وتلك الضوابط المنهجية للتوجيه النحوي مبنيَّةٌ على مراعاة المعنى؛ فإنَّ مَن يتأملها "يجد كثيرًا منها قد بُنيَ على المعنى، أو يجد المعنى قد روعي في صياغته "[٣٣]؛ لأنها خادمةُ التحليل في ابتغاء إصابة حاقّ المعنى الذي هو المقصد الأساس من الاتصال اللغوي، وإذا كان المتكلم يستعين في سبيل تحقيق ذلك بأمن اللبس والصحة النحوية فكذا الحال عند التوجيه النحوي لكلامه "فإن الفائدة والصواب وأمْنَ اللبس حين تُوضَع ثلاثتُها في صورة مبدأ عام يحكم كلّ نشاطٍ قام به النحاة، فلا بدّ أن تدور كلُّ قواعد التوجيه في فلك هذا

(٢٨) التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م: ١/ ١١٠.

(٢٩) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (ت: ١٤٠٤هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م: ١/ ١٨.

(٣٠) قواعد التوجيه في النحو العربي، عبد الله أنور الخولي، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م: ١٢.

(٣١) الأصول دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، تمام حسان (ت: ١٤٣٢هـ)، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٤١١هـ/١٩٩١م: ٢٢١.

(٣٢) السابق: ٢٢١ – ٢٢٢ (بتصرُّفٍ يسير).

(٣٣) نظرية المعنى في الدراسات النحوية: ١٥٩.

المبدأ، بحيث يكون الغرض منها جميعًا أن تكون تفضيلاً للطرق الموصلة إلى هذه الغايات الثلاث" [٣٤].

وغير خافية أهمية المعنى في التحليل ؛ فـ"أوّل واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يُعربه مفردًا أو مركبًا "[٣٥]، بيد أن من المعنى ما يلطف ويدق ويُبنَى على وفرة الإفادة وتعدُّد الدلالة كما في نظم القرآن كما سلفت الإشارة، وعندئذٍ يُحتاج إلى طول تأمُّل ومهارة للكشف عن مخبوئه، ومِن هنا تأتي أهمية نظرية النظم في توجيه التحليل النحوي من حيث كونُها تنطلق من النظر الدقيق في المعنى وخصوصياته وَفْق أغراض الكلام ومقاصده.

فهي إذًا من أبرز مقومات الكشف عن ذلك الوجه النحوي الراجح، أو المختار، أو التحليل النحوي بعامة ؛ بل إنها مردُّ صواب النظم أوخطئه ومزيته كما في تعبير الجرجاني عن ذلك ؛ إذ قال: "فلا ترى كلاماً قد وُصف بصحّةِ نظمٍ أو فسادِه، أو وُصف بمزيةٍ وفضلٍ فيه، إلاّ وأنت تجدُ مرجعَ تلك الصحَّةِ وذلك الفسادِ وتلكَ المزيةِ وذلك الفضلِ، إلى معاني النَّحو وأحكامه" [٣٦].

ومن هنا يمكن القول إن التوجيه النحوي القويم يكون بحسب العناية بتطبيقات نظرية النظم، وإنّ صوابه، أو خطأه مرتهنٌ بصحة تطبيقها ؛ لأنها تستوفي مطلب الصواب النحوي الذي يحقّق أصل المعنى ابتداءً، كما تستوفي مطلب البلاغة في إصابة كمال المعنى بالنفاذ إلى المعنى الدقيق والغرض المقصود ؛ فهي تجمع بين تحقيق مطلبي النحو والبلاغة معًا، ولنا في الاطمئنان إلى ذلك النظرُ فيما يترتّب على التحليل النحوي من إبرازٍ للصورة البلاغية، أو إفسادِها ؛ تأمَّلْ ما ضربَهُ الجرجاني على ذلك مثلًا قولَ أبي تمّام:

لعابُ الأفاعي القاتلاتِ لعابُه

وأَرْيُ الجَنى اشتارَتْه أيْدٍ عواسِلُ

فذكر أنك إن قدّرت "أنَّ (لعابَ الأفاعي) مبتدأٌ، و(لعابُه) خبرٌ، كما يُوهِمُه الظاهر، أفسدْتَ عليه كلامَه، وأبطلْتَ الصورةَ التي أرادها فيه ؛ وذلك أنَّ الغرضَ أنْ يُشَبِّه مداد قلمِهِ بلعاب الأفاعي على معنى أنه إذا كتب في إقامة السياسات أتلف به النفوس، وكذلك الغرض أنْ يُشَبِّه مِدادَهُ بأرْي الجَنى، على معنى أنه إذا كتب في العطايا والصلات أوصل به إلى النفوس ما تحلو مذاقته عندها، وأدخل السرور واللذة عليها، وهذا المعنى إنما يكونُ إذا كان (لعابُه) مبتدأ، و (لعاب الأفاعي) خبرًا..." [٣٧]، ذلك أن المعنى النحوي جزء من المعنى الدلالي العام ؛ فتفسيرُه على غير مراد المتكلم يحول دون تصوير المعنى المقصود الذي يصل

---

(٣٤) الأصول دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي: ٢٢٠.

(٣٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، حقّقه وعلّق عليه د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط١٤١٩، ١هـ/ ١٩٩٨م: ٤٩٧.

(٣٦) دلائل الإعجاز : ٨٢/١ -٨٣ .

(٣٧) السابق : ٣٧١/١.

إليه التحليل بهدي من تطبيقات نظرية النظم التي تقف به على خصوصيات المعنى وغرض المتكلم.

وبهذا يتبيّن الأثرُ الجليل لنظرية النظم في التحليل النحوي، ولا سيّما حين يترقّى الكلام في معارج البلاغة بما يحمله من معانٍ خاصة ودلالات مطوية لا يفي بها تفسير قوانين النحو العامة؛ "فقد تتخلّف القاعدة النحوية المستقلة، ولا تنهض بإعراب القرآن؛ لأن بعض وجوه الإعراب الجائزة قد تؤدّي إلى إفساد النظم، والنظمُ هو ميزة هذا الكلام المعجز، وهو هادٍ يقود النحو ويرشده ويحدّد له وجهًا من الإعراب دون وجه "[٣٨]، وهذه النظرية – فوق كونها أداةً كاشفة عن الصورة المرادة، أو المعنى المبتغى – تقِفُكَ على علاقات التركيب الموجبة لخصوصية نظم المعاني النحوية بين الكلم، أو تفوّقها في الحسن عمّا سواها من أنماط الكلام؛ فـ"حسن التأليف وبراعة اللفظ يزيد المعنى المكشوف بهاءً وحسناً ورونقاً حتى كأنه قد أحدث فيه غرابةً لم تكن، وزيادةً لم تعهد"[٣٩].

فإذًا لا تخفى جدوى استثمار هذه النظرية منهجاً في التحليل النحوي للأسلوب القرآني؛ وبخاصة أن الأسلوب عدول عن الأنماط المعتادة التي تشكّل مع أصل الاستعمال اللغوي صورًا متعددة للجواز النحوي، وهذه الإمكانات النحوية "ذات فعالية خطيرة في أنساق اللغة وأساليبها؛ بحيث يمكن القول: إنها العنصر الأساسي في تشكيل الأداء في الشعر وتشكيل الأداء في النثر، كما أنها المدخل الحقيقي لإدراك الإعجاز القرآني "[٤٠]؛ يقول الشيخ أبو موسى عن أهمية نظرية النظم "وعلم النظم هو الذي يبرز الأسرار والنكت في أسلوب القرآن، ويكشف الفروق المعنوية الدقيقة بين خصوصيات التراكيب، ويربط هذه الخصوصيات بالسياق والغرض العام "[٤١].

وهذا المنهج – كما ترى – قائم على معطيات النحو في فكرته الأساسية؛ يقول أحمد مطلوب عن منهج عبد القاهر: "والمنهج الذي اتخذه في دراسته للنّظم خاصة وللبلاغة عامة هو المنهج اللغوي القائم على الاستفادة من النحو في التحليل، وقد أشار المعاصرون إلى هذا المنهج واعتبروه من المناهج التي ينبغي الأخذُ بها في تحليل اللغة ودراسة الأدب" [٤٢].

---

(٣٨) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، محمد أبو موسى، دار الفكر العربي (دون تاريخ): ٢٠٥.

(٣٩) الموازنة بين أبي تمام والبحتري، الآمدي (ت: ٣٧٠ هـ)، الجزآن الأول والثاني حقّقهما السيد أحمد صقر، دار المعارف، ط٤، والجزء الثالث حقّقه د. عبد الله المحارب، مكتبة الخانجي، ط١ ١٩٩٤م: ٤٢٥/١.

(٤٠) البلاغة والأسلوبية، محمد عبد المطلب، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٤ م: ٤٣.

(٤١) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري: ١٨٩.

(٤٢) عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده: ٨٤.

وفيما يلي آياتٌ من الذكر الحكيم انتخبتها وفق مبدأ الفروق التركيبية ؛ حيث لاحظت فيها جميعًا الفرق الشكليَّ للأسلوب القرآني عن النمط المعتاد من الاستعمال اللغوي، وحاولت ألاّ يكون ذلك الفرق أثرًا لصورٍ تركيبيةٍ أُلِفَ الحديثُ عنها كالتعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، والوصل والفصل، ونحو ذلك من الفروق التي حفلت ببيانها كتب البلاغة والتفسير النحوي، بل يكون فرقًا من حيث العلاقات النحوية بين الألفاظ سعيًا لإبراز تميُّز النظم القرآني عن سائر أنماط الكلام التي تصوّرها القاعدة النحوية ؛ حيث ينطلق البحث من فرضية وجود ذلك التميّز جليًّا حين يكون مناط النظر العلاقات النحوية اعتمادًا على رؤية عبد القاهر الجرجاني المتمثّلة في "أن الفروق بين التراكيب والاختلاف بين الأساليب ليس فرقًا في الحركات، وما يطرأ على الكلمات من تغييرات، وإنما الفرق في معاني العبارات وما يحدثه هذا الوضع وذلك النظم ؛ فليس القصد معرفة قواعد النحو وحدها ولكن فيما تحدثه هذه القواعد، وما سيتبعه من معنى، وما يتولّد عن النظم من مدلول" [٤٣].

وتبيّن لي - بعد إمعان النظر في نماذج من الآيات التي تناولها البحث - خصائصُ للنظم القرآني، كشف عنها التحليل النحوي وفق نظرية النظم، وهي نماذج لا تقوم على الاستقراء التامّ لما ورد منها في القرآن العظيم، بل بانتخاب القدر الذي تُستنبط منه الخصيصة الأسلوبية، ويتضح بها أثر نظرية النظم في التحليل، ولمّا أن اطمأننت إلى تلك الخصائص أدرت الحديث عليها، وهي :

-عدول النظم عن قيود التوارد المعجمي.

-عدول النظم عن النمط التركيبي المألوف.

-توافر السياق النصي للقرآن على طوله.

-عدول النظم عن المألوف في حذف الجملة.

وفي أيٍّ منها تميُّزٌ للّنظم – عن غيره من أنماط الكلام - في تكوين العلاقات النحوية بين المفردات وحمْلِ معنى بديع يستتبعه التركيب لا يؤدّيه الكلام لو جرى على المعهود من الاستعمال اللغوي، وكلٌّ واحدة منها ينتظمها مبحثٌ كما يأتي :

المبحث الأول

عدول النظم عن قيود التوارد المعجمي

تنتظم الألفاظ في عقد الجملة العربية محققةً مقصد الإفادة من الاتصال اللغوي حين تتحقّق لتلك الألفاظ صفة التضامّ، وهو "تطلُّب إحدى الكلمتين للأخرى واستدعاؤها إياها"[٤٤].

وأدنى ما يقتضيه تطلُّب الكلمة للأخرى أن يكون بينهما تناسبٌ في المعنى يمكِّنُهما من التوارد، أو الاجتماع في الجملة الواحدة، فيستقيم المعنى

(٤٣) التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر : ٨٥ ، وينظر : عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده : ٦٨.

(٤٤) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان (ت : ١٤٣٢هـ)، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤م : ١٨٧.

باجتماعهما ؛ ذلك أنّ التوارد المعجمي بين اللفظين شرطٌ رئيسٌ لانعقاد العلاقة التركيبية (النحوية) بينهما تحقيقًا للفائدة من الاتصال اللغوي، ففي نحو قولك: (شعَر الفارسُ بلذّة الظّفَر) صحّ عقد العلاقة الإسنادية بين الفعل (شعر)، والاسم (الفارس) لاستقامة المعنى المتولّد من اجتماعهما، ولكنه لا يصحُّ عقد تلك العلاقة لو استبدلنا بكلمة (الفارس) اسمَ جمادٍ مثلاً ؛ فالجملة توصفُ حينئذٍ بالفساد ؛ لأن المفارقة المعجمية حكمت بفسادها، وهذا ما وصفه سيبويه بالإحالة"[٤٥]، في بابٍ قسّم فيه التركيب اللغوي إلى قسمين رئيسين من حيث الجواز، والامتناع، وسمه بقوله "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة"، قال فيه: "فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب ؛ فأمّا المستقيمُ الحسن فقولك: أتيتك أمسِ وسآتيك غدًا، وأمّا المحال كأن تنقض أوّل كلامِك بآخرِهِ ؛ فتقول: أتيتك غدًا، وسآتيك أمسِ. وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبلَ، وشربتُ ماء البحر ونحوه، وأمّا المستقيم القبيح كأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيت، وكي زيدًا يأتيك، وأشباه هذا. وأمّا المحال الكذب كأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس"[٤٦].

والمقصود بالمستقيم – كما يقول السيرافي – "كلُّ كلام تكلّم به متكلِّمٌ فأمكن أن يكون على ما قال، ولم يكن في لفظه خللٌ من جهة اللغة والنحو"[٤٧]، والمقصود بالمحال– كما يقول الأخفش – "ما لا يصحُّ له معنى، ولا يجوز أن تقول فيه صدقٌ ولا كذبٌ ؛ لأنه ليس له معنى"[٤٨]، فهو إذًا تقسيمٌ قائم على أساسٍ نحوي دلاليّ، يتجلّى أساسه الدلالي في قبول معنى الكلمة المعجميِّ التفاعلَ مع معناها النحوي بعقد العلاقة النحوية، أو عدم قبول ذلك التفاعل، وبناءً على ذلك، فإنه من المقرّر أن "تقوم بين المعاني النحوية علاقةُ المناسبة المعجمية التي تجعلها صالحةً للتضامّ في السياق، أو علاقةُ مفارقةٍ معجميةٍ تنفي أن يكون أحد اللفظين مصاحبًا للآخر"[٤٩]، والمناسبة المعجمية أقل درجات التوارد ؛ إذ يمكن أن ترتقي العلاقة بين اللفظين

(٤٥) مقالات في اللغة والأدب، تمام حسان (ت: ١٤٣٢ هـ)، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م: ١/ ١٤٥.

(٤٦) الكتاب، سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت: ١/ ٢٥ -٢٦.

(٤٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت: ٣٦٨ هـ)، الجزء الأول، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود. محمود فهمي حجازي، والجزء الثاني تحقيق د. رمضان عبد التواب، والجزء الثالث تحقيق د. فهمي أبو الفضل، والجزء الرابع تحقيق د.محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م: ٢/ ٨٩.

(٤٨) نقلاً عن: الكتاب: ١/ ٢٦ (هامش: ١)، ويُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/ ٩٠.

(٤٩) مقالات في اللغة والأدب: ٢/ ٩٥.

إلى الاختصاص، أو التلازم، ذلك ما جرى عليه العرف اللغويّ ؛ "وذلك أنّ كلَّ كلمة في اللغة تنتمي إلى مجال تصنيفيٍّ معين قد يكون بحسب المعنى، أو بحسب الصيغة، أو بحسب نوع الكلمة، أو غير ذلك من أنواع التصنيف المعجمي، أو الصرفي، أو النحوي، أو الدلالي "[٥٠] ؛ وقد أشار ابن جني إلى ذلك في معرض حديثه عن الدلالة المعنوية وما تستلزمه الكلمةُ الحاملة لها ؛ يقول "ألا تراك حين تسمع(ضَرَبَ) قد عرفْتَ حدثه وزمانه ثم تنظر فيما بعد فتقول: هذا فعلٌ، ولا بد له من فاعل، فليت شعري مَن هو؟ وما هو؟ فتبحث حينئذٍ إلى أن تعلم الفاعلَ من هو وما حاله؟ مِن موضعٍ آخر لا مِن مسموع ضرب ؛ ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعلُه كلَّ مذكر يصح منه الفعل، مجملاً غير مفصل "[٥١]، والذي يمدُّ المتكلم، أو المستمع بذلك الحدس هو ما يختزنه في ذهنه من ثروة لغوية، أو بعبارة أخرى كفايته اللغوية بما تنتجه من تراكيب لغوية صحيحة اكتسبها من مجتمعه اللغوي.

ففي ضوء ذلك تنشأ العلاقات التركيبية بين الكلم بحسب درجة التوارد ؛ فـ"فكلُّ مجموعة دلالية معينة صالحة للاستجابة لكلماتِ مجموعةٍ أخرى، أو أكثر في علاقات نحوية معينة "[٥٢]، وإذا كان بين اللفظين مفارقة معجمية فـ" إمّا أن يستعصي التوفيق بينهما ؛ فيتّسم المعنى بالإحالة، وإمّا أن يمكن تجاهلُ العلاقة العرفية بين إحداهما ومدلولها وإنشاءُ علاقة أخرى فنية تحلُّ محلَّها كالمشابهة مثلاً ؛ فيتّسم المعنى بالمجاز، ومن ثمّ يستقيم المعنى على رغم إهدار العلاقة العرفية"[٥٣].

ولكنّ النظم القرآني اختصَّ بصلاحية إنشاء العلاقة النحوية بين الألفاظ دون أن يتحقَّقَ لها أدنى قيود التوارد المعجمي، وكان ذلك على سبيل الحقيقة لا المجاز، ولم يختلَّ مقصد الإفادة، بل أدّت الجملة معناها في ذروة البيان، وهذا عدولٌ عن عرف اللغة الذي يقتضي أن يؤدّي التركيب إلى الإحالة إذا كانت معانيه حقيقية، وألا تُحمَل معانيه على المجاز تسويغًا لإنشاء العلاقة التركيبية لتؤدي الإفادة.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٦٠﴾﴾ [البقرة / ٦٠].

فهذه الآية تعبِّر عن انفجار الماء من الحجر على سبيل

(٥٠) العربية والوظائف النحوية دراسة في اتساع النظام والأساليب، ممدوح عبد الرحمن الرمالي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٩٦م: ٩٦، وينظر: النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م: ١١٢.

(٥١) الخصائص، ابن جني (ت : ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية (دون تاريخ): ٣/ ٩٨ -٩٩، وينظر: النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ١٢١.

(٥٢) النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٩٣.

(٥٣) مقالات في اللغة والأدب: ١/ ١٤٥ (بتصرف يسير).

الحقيقة لا المجاز بقدرة الله تعالى، ولا شكّ أن هذه العلاقات التركيبية بين الألفاظ تفتقر إلى المناسبة المعجمية التي يجري عليها كلام البشر؛ إذ ليس معهودًا في اللسان العربي، أو مقبولاً في إمكان العقل البشري – واللغة ترجمانه – أن يُعبِّر إنسان عن فعل ذلك الحدث الخارق للعادة؛ فالعلاقات النحوية التي ينشؤها ذلك القائل لا يسوغها المعجم، ولكنها مقبولة في نظم القرآن، والتوجيه النحوي القويم للعلاقات التركيبية في الآية يُبين عن ذلك متى كان تعليقُ الجارِّ والمجرور (منه)، وتحديدُ مرجع الضمير في ضوء نظرية النظم؛ يقول أبو حيان: "(منه) متعلّق بقوله (فانفجرت)، و(مِن) هنا لابتداء الغاية، والضمير عائدٌ على الحجر المضروب، فانفجار الماء كان من الحجر لا من المكان كما قال تعالى: ﴿مِنَ ٱلۡحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنۡهُ ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخۡرُجُ مِنۡهُ ٱلۡمَآءُ﴾ [البقرة: من / ٧٤]، ولو كان هذا التركيب في غير كلام الله تعالى لأمكن أن يعود الضمير على الضرب، وهو المصدر المفهوم من الكلام قبله، وأن تكون (مِن) للسبب ...، ولكن لا يجوز أن يُرتكَب مثلُ هذا في كلام الله تعالى؛ لأنه لا ينبغي أن يُحمَل إلا على أحسن الوجوه في التركيب وفي المعنى؛ إذ هو أفصح الكلام، وفي هذا الانفجار من الإعجاز ظهور نفس الماء من حجرٍ لا اتصال له بالأرض."[٥٤]، والتعبير عن هذا المعنى خارقٌ لعادات أهل اللسان، ولو كان من كلامهم لكان التوجيه بعَودِ الضمير على الضرب لا على الحجر، وجعلِ (مِنْ) سببيةً – كما وضّحه أبو حيان في نصّه السالف – تحقيقًا لما تقتضيه قيود التوارد المعجمي، فنحن إذاً أمام وجهين لتوجيه المعاني النحوية للألفاظ: أحدهما بجعل الضمير عائداً على المصدر (الضرب)، وجعلِ (مِن) للسببية، وهو المعهود في عُرف البشر، وأمّا الآخر فبجعل الضمير عائدًا على الحجر وجعل (من) لابتداء الغاية، وهو غير ممكن في العرف اللغوي، ولكن هذا التوجيه على ما فيه من كسْرٍ لقانون الاختيار بين المعاني النحوية بسبب العدول عن قيود التوارد المعجمي، إلا أنّ حصيلة المعنى الدلالي المتألف من المعاني النحوية والمعاني المعجمية هو الأتمُّ بالمراد والأكشفُ له، مع أنه لو كان من كلام البشر لحكمت قيود التوارد بفساده؛ فالتوجيه النحوي للآية إذًا أبرز خصوصية للنظم القرآني من حيث عدولُه عن قيود التوارد مع تأديته المعنى المراد والغرض المأموم، وهي خصوصية معجزة من حيث عدمُ نظيرِها في اعتيادِ الناس سبكَ المعنى بهذه الصورة الباهرة.

ومن العدول عن قيود التوارد المعجميّ أيضًا ما ورد في القرآن الكريم من خطاب الجمادات خطابَ مَنْ يعقل – وهو أحد وجوه الخطاب القرآني التي عدّدها الزركشي[٥٥] – كما في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ

(٥٤) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ: ٣٦٩/١.

(٥٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي (ت: ٧٩٤ هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية

﴿ ٱبْلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [هود : من / ٤٤] فالعلاقات النحوية بين هذه الألفاظ لم تُحلْ دون إنشائها قيودُ التوارد المعجمي، كما هو معهود في لسان العرب؛ إذ لا تستقيم تلك العلاقات في كلام المخلوقين إلا على سبيل المجاز. والكلام هنا جارٍ على الحقيقة، وفي مثل ذلك يظهر تميّز الأسلوب القرآني بعقد تلك العلاقات التركيبية مع عدم تحقق قيود التوارد دون الإخلال بمقصد الإفادة بل بتحقيق النظم اتساقًا يأخذ بالألباب، ولعلّ الشيخ عبد القاهر أشار إلى ذلك في معرض تحليله هذه الآية حين قال: "أفترى لشيء من هذه الخصائص التي تملؤك بالإعجاز روعةً وتُحضِرك عند تصوّرها هيبةً تحيط بالنفس من أقطارها تعلُّقاً باللفظ من حيث هو صوت مسموع وحروف تتوالى في النطق، أم كلّ ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب؟"(٥٦).

ومثل ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾ ﴾ فصلت/ ١١]، فإتيان السماء والأرض، وإنْ اختُلِف في كون الكلام حقيقة أو مجازًا، إلا أن الأحسن أن يكون على الحقيقة؛ "لأنه لا شيء يدفعه وإنما العبرة فيه أتمّ والقدرة فيه أظهر"(٥٧)، وبذلك فالعلاقات التركيبية المعبرة عن هذا المعنى لم تتحقّق فيها قيود التوارد، وليس يمكن قبول هذه العلاقات النحوية على سبيل الحقيقة في كلام المخلوقين.

وإخبار الله - تعالى - عن الغيبيات في كتابه الكريم يجري على هذا الوجه؛ فمنشأ العلاقات التركيبية بين الكلم خارج عن تصوُّر عقول البشر وعمّا عُهِد في استعمالات العرب؛ تأمّلْ العلاقات التركيبية بين الكلم في قوله تعالى إخبارًا عن أحداث يوم القيامة: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ ۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ ﴿١﴾ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ ﴿٢﴾ ﴾ [الحج /١ -٢]؛ حيث بنى الكلام على محكومٍ عليه (زلزلة) مستكملٍ لشرط التعريف بالنظر إلى نظام اللغة، مع أنه مجهولٌ في العقل والعادة، والحكمِ عليه بأنه موغلٌ في النكرة والعظمة، فـ"في التعبيرِ عنها بالشيء إيذانٌ بأنَّ العقول قاصرة عن إدراك كُنهِها، والعبارة ضيقةٌ لا تحيطُ بها إلاّ على وجه

عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط١، ١٣٧٦ هـ/١٩٥٧م: ٢٤٦/٢ -٢٤٧.

(٥٦) دلائل الإعجاز: ٤٥/١ -٤٦.

(٥٧) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٢ هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ: ٥/ ٧.

الإبهام "[٥٨]، ثم وصَفه بأن عموم المرضعات يذهلن فيه عن الرضاع ، وأن عموم ذوات الأحمال يضعن حملهن، وأن جميع الناس ينتابهم فعل السكر مع أنهم لم يتعاطوه؛ فنظم هذه المعاني الخارجة عن تصوّر الناس وعن معهودهم جرى على العدول عن عرف اللغة في قيود التوارد المعجمي؛ إذ لا يقبل نظام اللغة عقد هذه العلاقات التركيبية بين الكلم مِن إخبار وأوصاف إلا على سبيل المجاز حين تقوم علاقته بردّ ما ندّ عن عرف اللغة إليها.

المبحث الثاني
عدول النظم عن النمط التركيبيّ المألوف

للأداء اللغوي أنماطٌ تركيبيةٌ تقوم على كثرة استعمال المجتمع اللغوي لها؛ لأنّ "اللغة مسلكٌ اجتماعيٌّ يقع في نماذج تركيبية معينة "[٥٩]، استنبطها النحويون من استقراء لسان العرب، وجرّدوا منها أحكام النحو؛ فقد نظروا "في طبيعة النظام التركيبي والعناصر التي يتشكّل منها من حيث الأسس التي تحكمها والمعاني التي تتمثّل بها، وبعد أن لاحظوا أن هناك أنماطًا تركيبية معينة تتحكم في نظام اللغة التركيبي؛ جرّدوا منها هيكلاً نظريًّا يُعدُّ قواعد نحوية يُقاس عليها التوليد والتحليل، وتمثّل النظام المطّرد في اللُّغة. "[٦٠]، وهي التي تشكّل أنماط الجملة؛ فـ"نمط الجملة هو الوضع الذي تكون عليه من حيث الشروط النحوية التركيبية "[٦١].

وقد يخرج الأسلوب القرآني عن تلك الأنماط في رونقٍ من النظم الجزل والمعنى الفخم حاملاً في أعطافه غرضًا بديعًا لا يؤديه النمط التركيبي المألوف، يقول الدكتور تمام حسان في ذلك" والقرآن فوق هذه الأنماط يعلو عليها ويتحدّاها ويصل إلى المعنى فيبلغ غاية الإفادة ولو بدون الوضع... ولعلّ هذا يُعدُّ جانبًا مهمًّا من جوانب الإعجاز القرآني أفاض القدماء في شرحه، ولكنهم لم يهتدوا إلى عدِّهِ في وجوه الإعجاز"[٦٢].

فمن ذلك أن الأصل في جواب الشرط أن يكون فعلاً صالحًا للشرط، أو يقترنَ بالفاء أو بـ(إذا)؛ يقول سيبويه "واعلمْ أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل، أو بالفاء"[٦٣]، ويقول ابن السراج "وحكى الخليل أنَّ (إذا)

---

(٥٨) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود (ت: ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت (دون تاريخ): ٩١/٦.

(٥٩) اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، عالم الكتب (ت: ١٤٣٢هـ)، القاهرة، ١٤٢١هـ /٢٠٠١م: ١٨٤.

(٦٠) أسباب التعدد في التحليل النحوي، محمود حسن الجاسم، مجلة مجمع اللغة الأردني، عدد: ٦٦ ، ٢٠٠٤م: ٩٣.

(٦١) خواطر مِن تأمُّل لغة القرآن الكريم، تمام حسان (ت: ١٤٣٢هـ)، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م: ١٤٤.

(٦٢)خواطر مِن تأمُّل لغة القرآن الكريم: ١٤٤.

(٦٣) الكتاب: ٦٣/٣ ، وينظر: المقتضب، المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (دون تاريخ): ٤٩/٢، الأصول: ١٥٨/٢، اللمع في العربية، ابن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب =

تكون جوابًا بمنزلة الفاء ؛ لأنها في معناها"[٦٤]، ووصف النحاة جواب (لو) الشرطية بأنه "لا يكون إلا فعلاً ماضياً، أو مضارعاً مجزوماً بـ (لم)" [٦٥]، وأنه "إن كان جملةً طلبية كالأمر والنهي، يجب مقارنتها لعلامة الجزاء، وكذا إن كانت إنشائية كـ(نِعْم، وبئس)، وكذا عسى وفعل التعجب والقسم، وكذا إن كانت جملة اسمية ...، وتجب الفاء أيضًا في كلِّ فعلية مصدَّرة بحرفٍ سوى (لا)، و(لم)"[٦٦] .

ذلك هو الأصل الشائع في الاستعمال اللغوي، وقد عدل النظم القرآني عن ذلك النمط التركيبي المألوف في جواب (لو) الشرطية في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٣﴾ ﴾ [البقرة /١٠٣].

فـ (لو) في هذه الآية الكريمة حرف شرط امتناعيّ عند أكثر النحويين والمفسرين[٦٧].

ونظم هذه الآية لم يكن على ذلك النمط المألوف في جواب الشرط ؛ فقد استعمل النظم القرآني في موقع هذا الجواب بناءً تركيبيًّا غير مألوف، وهو الجملة الاسمية ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ﴾ ؛ يقول أبو حيان: "لم يُعهد في لسان العرب وقوعُ الجملة الابتدائية جواباً لـ

= الثقافية، الكويت (دون تاريخ): ١٣٤، شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي (ت: ٦٨٦هـ)، تصحيح يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي ، ١٣٩٨هـ/١٩٩٦م : ١٠٩/٤.

(٦٤) الأصول: ١٦٠/٢، وينظر: الكتاب: ٦٣/٣ -٦٤.

(٦٥) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م : ٢ / ١٧٨، وينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي (ت: ٧٤٩ هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ،ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م: ٢٨٣، المغني: ٢٧٠.

(٦٦) شرح الكافية للرضي: ١١٠/٤ -١١١، ويُنظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م: ٢٥٣/١.

(٦٧) ينظر: إعراب القرآن، النَّحَّاس (ت: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١ ، ١٤٢١ هـ : ٧٢/١، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠ هـ)، تحقيق: د. عبد الله التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١ ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م : ٣٧١/٢، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م: ٥٦/٢، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، الفخر الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ٣ / ٦٣٤، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي (ت : ١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت (دون تاريخ): ٣٤٧/١، التحرير والتنوير: ١ / ٦٤٨ ؛ ولها توجيه آخر: أن تكون حرفَ تمنٍّ ؛ يُنظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ١/ ١٧٤، البحر المحيط: ٥٣٦/١، المغني: ٥٤٩.

(لـو)"[٦٨]؛ ولـذا حـاول النحـاة توجيهـه وفـق نظريـة النظم، وكان لهـم توجيهـان نحويـان أيٌّ منهمـا يكشـف عن معنىً متوخًّى وغرض بديع، وهما:

التوجيه الأول: أنّ الجملة الاسمية ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ﴾ جواب (لو)، وممّن قال به من العلماء: مكّي ابن أبي طالب[٦٩]، والزمخشري[٧٠]، وغيرهما[٧١].

يقـول الزمخشـري مـبرزًا غـرض هـذا العـدول عـن النمط الجوابي المألوف: "فإن قلت كيف أوثرت الجملةُ الاسميةُ على الفعلية في جواب (لو) قلت: لما في ذلك من الدلالة على إثبات المثوبة واستقرارها"[٧٢].

والتوجيه الآخر: أن جواب (لو) محذوف؛ والنظم حينئـذٍ يقـوم علـى بلاغـة الإيجـاز بالحـذف، وحمْـلِ التركيـب الجملـي ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ﴾ معـانيَ وظيفيـةً أخـرى؛ فـاللام في (لمثوبـة) لام الابتـداء، والجملـة مستأنفة[٧٣]، يقـول الأخفـش "فليس لقولـه ﴿ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ۖ لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٣﴾ ﴾ جوابٌ في اللفظ، ولكنه في المعنى يريد (لأُثيبوا) فقولـه (مِّنْ) يـدلُّ علـى لَمَثُوبَةٌ فاسـتُغْنِيَ بـه عـن الجـواب، وقولـه (مِّنْ) هـذه الـلام للابتـداء "[٧٤]؛ أو أنّ الـلام جواب قسم محذوف تقدّم الشرط، فسدّ جوابُه مسدَّ جواب (لو)[٧٥]؛ يشير ابن السراج إلى ذلك بأنه "على معنى اليمين، كأنه قال – والله أعلم –: واللهِ لمثوبةٌ مِن عندِ الله خيرٌ لهم ولو آمنوا"[٧٦]، ويقـول الفـراء مشيرًا إلى إغناء جواب القسم عن جواب الشرط وسدِّه مسدَّه: "... وأجاب (لو) بجواب (لئن)؛ فقال: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ﴿١٠٣﴾ ﴾ لآية "[٧٧].

(٦٨) البحر المحيط: ٥٣٦/١.

(٦٩) مشـكل إعـراب القـرآن، مكـي بـن أبـي طالـب القيسـي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيـق: د. حـاتم صـالح الضـامن، مؤسسـة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ: ١/ ١٠٨.

(٧٠) الكشاف: ١٧٤/١.

(٧١) التبيان في إعراب القرآن، العكبري (ت: ٦١٦هـ)، إشراف مكتبـة البحـوث والدراسـات في دار الفكـر، بـيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م: ١/ ٨٦، شـرح التسـهيل، ابـن مالـك (ت: ٦٧٢ هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختـون، هجـر للطباعـة والنشـر، القـاهرة، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م: ٤ / ١٠٠.

(٧٢) الكشـاف: ١ / ١٧٤، ويُنظـر: إرشـاد العقـل السـليم: ١/ ١٤٠.

(٧٣) ينظر: معـانى القـرآن، الأخفـش (ت: ٢١٥هـ)، تحقيـق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ /١٩٩٠م: ١/ ١٤٩، البحر المحيط: ٥٣٦/١.

(٧٤) معاني القرآن للأخفش: ١٤٩/١.

(٧٥) يُنظر: معـاني القـرآن، الفـراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شـلبي، دار المصـرية للتـأليف والترجمـة، مصـر، ط١ (دون تـاريخ): ٨٤/١، الأصـول: ٢ / ١٦٧، شـرح الكافيـة للرضـي: ٤ / ٤٥٤، ٤٥٦، الجنـى الـداني: ٢٨٤، مغـني اللبيب: ٥٤٩، ٢٣٦، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السـيوطي (ت: ٩١١ هـ)، تحقيـق: عبـد الحميـد هنـداوي، المكتبة التوفيقية، مصر (دون تاريخ): ٥٧٣/٢.

(٧٦) الأصول: ١٦٧/٢.

(٧٧) معاني القرآن للفراء: ٨٤/١.

فنظم هذه الجملة ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ﴾ عدولٌ عن بنائها الفعلي - وفق التوجيه الأول - تحقيقًا لمطابقة المعنى المراد والغرض المأموم، وهو الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها، كما أنها في التوجيه الآخر، بجعل الجواب محذوفاً ، أفاد نظمُها تمكينَ ذلك الغرض وإيضاحَه ، بفضل ما تسبغه اللام - لامَ ابتداءٍ كانت، أو لامَ قسم - على الجملة الاسمية ؛ فهي خادمةٌ لذلك المعنى، وأدَّى النظمُ ذلك المعنى المتكاثر بأقلِّ الألفاظ.

فالنظمُ – كما ترى – باين النمط التركيبي المألوف محقّقًا غرضًا بديعًا، وكان التوجيه النحوي - وفق نظرية النظم - كاشفًا لذلك المعنى البديع المتوخّى.

ومن عدول النظم القرآني عن النمط التركيبي المألوف أيضًا بعض استعمالات (أم) ؛ ذلك أن الأصل في استعمال (أم) المتصلة أن يفصَل بينها وبين ما عطفت عليه بما لا يُسأل عنه، كما في قوله تعالى: ﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾ ﴾ [النازعات / ٢٧]، حيث فُصل بين المتعاطفين (أنتم)، و(السماء) بغير المسؤول عنه، وهو (أشد خلقًا)، وهذا النمط هو الأكثر والأفصح من عدم الفصل بغير المسؤول عنه ؛ يقول ابن عصفور: "والأحسن في (أم) المتصلة أن تُوسِّط ما لا تسأل عنه، وتؤخِّر أحد المسؤولين عنهما وتُقدِّم الآخر، فتقول: أزيدٌ قام أم عمروٌ؟ فتُوسِّط (قام) ؛ لأنك لا تسأل عنه، وقد يجوز تقديم ما لا تسأل عنه وتأخيره، فتقول: أزيدٌ أم عمروٌ قام؟ أو أقائمٌ زيد أم عمرو؟ إلا أن الأفصح ما ذكرناه أوّلاً "[٧٨]، ويقول أبو حيان في وصف هذا النمط من استعمال (أم)"...وجاء على الأفصح الأكثر مِن فصْل (أم) ممّا عُطِفَت عليه بالخبر كقوله: ﴿ قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۚ كَانَتْ لَهُمْ جَزَآءً وَمَصِيرًا ﴿١٥﴾ ﴾ [الفرقان: من / ١٥] "[٧٩].

ويبدو أن حكم النحويين على هذا النمط بأنه الأفصح مبنيٌّ على كثرة استعماله - كما يُفهم ممّا سلف ذكره - حتى قيل بمنع استعمالها دون الفصل بغير المسؤول عنه لقلّته ؛ يقول ابن مالك في ذلك "وفصلُ (أم) المتصلة ممّا عُطِفت عليه (قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ) [الفرقان من / ١٥] أكثرُ مِن وصلِها ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۖ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴿١٠٩﴾ ﴾ [الأنبياء : من / ١٠٩]، ومن ادّعى امتناع وصلِها، أو ضعْفَه فمخطئٌ ؛ لأن دعواه مخالِفةُ الاستعمالِ المقطوع بصحته، ولقول سيبويه

---

(٧٨) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور (ت : ٦٦٩ هـ) ، تحقيق د. صاحب أبو جناح، مكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة (دون تاريخ): ٢٣٨/١ ، المقرب، ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١ ، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م: ٢٣١/١. وينظر: الكتاب: ١٧٠/٣ ، المقتضب: ٢٩٢/٣.

(٧٩) البحر المحيط: ٥٥/٦.

والمحققين من أصحابه ." [٨٠]

وذلك النمط التركيبي المألوف استعمله القرآن في جميع مواضع (أم) المتصلة [٨١] ما عدا موضعًا واحدًا عدل فيه النظم القرآني عن ذلك النمط التركيبي المألوف، وهو قوله تعالى ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۖ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴿١٠٩﴾ ﴾ الأنبياء: [الأنبياء : من /١٠٩]؛ حيث لم يفصل بين المتعادلين بما لا يُسأل عنه، وهو قوله (ما توعدون)، وهذا الاستعمال أحد الخيارات التركيبية الجائزة، يقول المبرد موضّحًا تلك الخيارات التركيبية وتفاضلها فيما بينها: "تقول: أعندك زيد أم عمرو، فإذا أردت: أيُّهما عندك - فهذا عربيٌّ حسن، والأجود: أزيدٌ عندك أم عمرٌو؛ لأنك عدلتَ زيدًا بعمرو، فأوقعت كلَّ واحدٍ منهما إلى جانب حرف الاستفهام، وجعلت الذى لا تسأل عنه بينهما، وهو قولك: عندك ، وكذلك: أزيدًا ضربت أم عمرًا ، أزيدٌ قام أم عمرٌو ولو قلت: أقام زيد أم عمرو؟ وأزيدٌ أم عمرٌو قام؟ وأزيدٌ أم عمرٌو عندك؟ وأزيدًا أم عمرًا ضربت؟ كان ذلك جائزًا حسنًا، والوجه ما وصفت لك، وكلُّ هذا غيرُ بعيد"[٨٢].

والتفاضل الذي عناه المبرد وغيره من النحاة – كما مرّ – مردّه إلى الكثرة الكمية في الاستعمال اللغوي، والكثرة حدٌّ للقياس النحوي، ولكنها ليست شرطًا للبلاغة والفصاحة، كما أن القلة لا تنافيهما؛ فقد يحقق القليل مقتضى البلاغة.

وإذا نحن تأملنا سياق النظم وجدنا هذه الآية التي نحن بصددها في موضع الفاصلة القرآنية، ومن المقرر أن رعاية الفاصلة مطلبٌ سياقيٌّ لتحقيق المشاكلة؛ فهي معدودة في أسباب التقديم والتأخير حين "يكون في التأخير إخلالٌ بالتناسب فيقدَّم لمشاكلة الكلام ولرعاية الفاصلة "[٨٣].

ولذا نبّه عددٌ من النحويين المفسرين[٨٤] إلى أن وقوع الجملة فاصلةً استدعى هذه المخالفة في بناء الجملة؛ يقول أبو حيان: "وتأخّر المستفهم عنه لكونه فاصلة؛ إذ لو كان التركيب (أقريب ما توعدون أم بعيد) لم تكن فاصلة، وكثيراً ما يُرجَّح الحكم في الشيء لكونه فاصلةً آخر آية " [٨٥] .

كما أننا لو تأمّلْنا السورة لوجدنا جُلَّ آيها مختومًا بالمدِّ العارض للسكون ممّا يجعل الفاصلة تؤدِّي إيقاعًا

(٨٠) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٦٢/٣، وينظر: الهمع: ١٩٨/٣.

(٨١) وهي أربعة عشر موضعًا؛ ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣٤٤/١ -٣٤٥.

(٨٢) المقتضب: ٢٩٣/٣.

(٨٣) البرهان في علوم القرآن: ٢٣٤/٣.

(٨٤) البحر المحيط: ٤٧٤/٧، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق (دون تاريخ): ٢١٧/٨، وينظر: روح المعاني: ١٠٢/٩.

(٨٥) البحر المحيط: ٤٧٤/٧.

صوتيًّا مطّردًا، بل إنّ مثل هذا المقطع كثير في فواصل القرآن ؛ يقول الزركشي : "قد كَثُرَ في القرآن الكريم ختْمُ كلمة المقطع من الفاصلة بحروف المد، واللين، وإلحاق النون، وحكمته وجود التمكن من التطريب "[٨٦]، وهذه الوظيفة الصوتية الجمالية للفاصلة يترتّب عليها تأثيرٌ في المعنى لما يُحدثه ذلك الجمال الآسر من تمكين المعنى ورسوخه في النفس ؛ "لأن القرآن حين يراعي الفاصلة، ويبقى على تنغيمها إنما يحفظ وسيلةً من أقوى وسائله في التأثير؛ لأن رنين الكلمات وجرسها، وتوافق إيقاعاتها لغةٌ تغلغل في النفس والضمير... " [٨٧].

وبذلك فعدول نمط هذه الجملة عن المألوف اقتضاه موقعها من النظم كي تقوم الفاصلة القرآنية بدورها الصوتيِّ الجماليِّ ودورِها المعنويِّ في تمكين معنى الوعيد الذي تحمله الآية ؛ فهو وعيدٌ بما يوعدون من عذاب القيامة، ومِن عذاب الدنيا، أو بما آذنهم من الحرب وغلبة المسلمين عليهم، وما يلحقهم من الذلِّ والصَّغار [٨٨]، وهذا المعنى العظيم جديرٌ بتناغم ألفاظه ليستقرّ قراره في النفوس، وهو أسلوبٌ للفاصلة القرآنية كما أشار إليه محمد أبو موسى في أثناء حديثه عنها بقوله : "وبيان ذلك أننا حين نقول : إن القرآن يحرص على توافق التنغيم الصوتي، لا ندّعي أن ذلك دائمًا، وإنما يحدُث عندما يقتضيه السياق، ولذلك نراه واقعًا في الآيات التي تصف أحداثاً، أو شعورًا، أو أفكارًا من نوع متوهِّج على اختلاف الدرجة في ذلك"[٨٩].

والتحليل النحوي - كما ترى - كشَفَ عن علاقات التركيب بين مكوِّنات الجملة ؛ حيث أبان عن مخالفته للنمط التركيبي المألوف في بناء جملة (أم) ؛ استنادًا إلى القاعدة النحوية التي صوّرت أصل الاستعمال، ونصُّ أبي حيان السالفُ ذكرُه مبينٌ لتلك العلاقات الكاشفة عن أسرار النظم وهو قوله "وتأخّر المستفهم عنه لكونه فاصلة ؛ إذ لو كان التركيب (أقريب ما توعدون أم بعيد) لم تكن فاصلة "[٩٠]، وهو وهو وإن كان مؤدًّى أوحدَ للنظر النحوي، إذ لا يحتملُ توجيهًا آخر ، إلا أنه يبين عن عدول النظم عن السنن المألوف الذي تصوّره القاعدة النحوية وتوخِّيه معنى بديعًا لا يتأتّى بغير هذا الأسلوب .

ومِن عدول النظم القرآني عن النمط التركيبي المألوف أيضًا بعض استعمالات (كان)، فالأصل فيها أن تدلّ على المضي، وهو الزمن الصرفي الذي تحمله الصيغة كَمَا في مثلِها من الأفعال التي على صيغة (فَعَلَ) ؛ يقول أبو حيان "والذي تلقّنّاه من الشيوخ أنّ (كان) تدلُّ على الزمان الماضي المنقطع، وكذلك سائر

(٨٦) البرهان في علوم القرآن : ١/ ٦٨.

(٨٧) خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني، محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط٧ (دون تاريخ): ٣٥٩ .

(٨٨) البحر المحيط : ٧/ ٤٧٤.

(٨٩) خصائص التراكيب : ٣٦١.

(٩٠) البحر المحيط : ٧/ ٤٧٤.

الأفعال الماضية، ومن تعقَّل حقيقة المضيِّ لم يشكَّ في الدلالة على الانقطاع" [٩١]؛ ذلك هو أصل الاستعمال، وعدَلَ عن هذا الأصل استعمالٌ آخرُ وَرَدَ عن العرب بقلّة، وهو الدلالة على دوام الزمن لا انقطاعه، يقول الفراء مشيرًا إلى قلّة هذا الاستعمال وخفائه: "وربما أدخلت العرب (كان) على الخبر الدائم الذي لا ينقطع، ومنه قول الله في غير موضع: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا ۗ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴿٥٤﴾ ﴾ الفرقان: من/ ٥٤] ﴿ دَرَجَٰتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾ ﴾ [النساء: من/ ٩٦][٩٢] فهذا دائم. والمعنى البيّنُ أن تدخل (كان) على كلِّ خبر قد كان ثم انقطع كما تقول للرجل: قد كنت موسرًا، فمعنى هذا: فأنت الآن معدم." [٩٣]

وقد استعملها النظم القرآني على غير ذلك الأصل في عددٍ كثيرٍ من المواضع [٩٤]، منها:

- قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴿١﴾ ﴾ [النساء: من/ ١].

- وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١﴾ ﴾ النساء: ١١ النساء: من/ ١١][٩٥].

- وقوله تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقْتَدِرًا ﴿٤٥﴾ ﴾ الكهف/ ٤٥].

- وقوله تعالى: ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴿٥٤﴾ الفرقان/ ٥٤].

ففي هذه الآيات الكريمات لم تفد (كان) الزمن الماضي المألوف، وإلى ذلك تنبّه النحويون كما يتبين لنا من تحليلاتهم التي كان دافعها عدم صلاحية القول بمعناها الماضَويِّ، فقد ذكروا عددًا من التوجيهات النحوية عرضها أبو حيان لدى تحليله لقوله تعالى: ﴿ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ [آل عمران: من/ ١١٠]؛ حيث قال مشيرًا إلى أن ديمومة الفعل في جميع الأزمان هو المعنى النحوي المتوخّى لهذا الاستعمال: "وظاهر (كان) هنا

(٩١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م: ٢١٢/٤، وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م: ١١٨٤/٣، الهمع: ٤٣٧/١ -٤٣٨.

(٩٢) ووردت أيضًا في مواضع أُخر؛ منها: النساء: ٩٦، ١٠٠، ١٥٢، الفرقان: ٧٠، الأحزاب: ٥، ٥٠، ٥٩، ٧٣، الفتح: ١٤.

(٩٣) معاني القرآن للفراء: ٤٠٣/٢.

(٩٤) أورد الشيخ عضيمة ستة من مواضعها في كتابه دراسات لأسلوب القرآن: ٢٨٠/٨ -٢٨٢، ومواضعها في القرآن= = أكثر من ذلك؛ منها: الآيات في: النساء: ١٧، ٣٩، ٨٥، ٩٢، ٩٦، ٩٩، ١٠٠، الإسراء: ١١، ٢٧، الفرقان: ٢٠، ٢٩، ٥٤، ٧٠، الأحزاب: ٥، ٩، ١٩، ٢٥، الفتح: ٤، ٧، ١٤، ١٩، ونحو ذلك.

(٩٥) وكذلك وردت في: النساء: ٢٤ من السورة، الأحزاب: ١، الإنسان: ٣٠.

أنها الناقصة ، و(خير أمة) هو الخبر، ولا يُراد بها هنا الدلالة على مضي الزمان وانقطاع النسبة نحو قولك : كان زيدٌ قائمًا ، بل المراد دوام النسبة كقوله : ﴿ دَرَجَٰتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾ ﴾ [النساء : من/ ٩٦][٩٦]، ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا ﴿٣٢﴾ ﴾ الإسراء: ٣٢ [الإسراء /٣٢]، وكون (كان) تدلُّ على الدوام ومرادفه لم يزل قولاً مرجوحًا ، بل الأصحُّ أنها كسائر الأفعال تدلُّ على الانقطاع ، ثم قد تُستعمل حيث لا يراد الانقطاع ، وقيل : (كان) هنا بمعنى (صار) ، أي صرتم خير أمة ، وقيل : (كان) هنا تامة ، و(خير أمة) حال ، وأبعد من ذهب إلى أنها زائدة ؛ لأن الزائدة لا تكون أول كلام ، ولا عمل لها" [٩٧].

وكلُّ هذه التحليلات منشؤها – كما أسلفت – عدم صلاحية القول بمعناها الماضوي ؛ إذ يترتّبُ عليه فساد المعنى ؛ ولذا فهي غير مقبولة وفق نظرية النظم ، يقول الرضي "وذهب بعضهم إلى أن (كان) يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي ، وشبهته قوله تعالى : ﴿ مَّن كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا فَعِندَ ٱللَّهِ ثَوَابُ ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿١٣٤﴾ ﴾ [النساء : من/ ١٣٤]، وذهل عن أن الاستمرار مستفادٌ مِن قرينةِ وجوبِ كون الله سميعًا بصيرًا ، لا مِن لفظ (كان) ؛ ألا ترى أنه يجوز : كان زيدٌ نائمًا نصف ساعة فاستيقظ ، وإذا قلتَ : كان زيدٌ ضاربًا ، لم يُفِد الاستمرار "[٩٨].

ويبقى توجيه الفعل بدلالته على الزمن المطلق من الأزل إلى الأبد هو الأوفق لمقتضى الحال ، وذلك الزمن المطلق مصدرُ استمدادِهِ تعلُّقُ النظم بلفظ الجلالة تعالى ، أو أفعاله ؛ فـ" هذه الصفة ثابتة له في الأزمان كلّها من دليل خارجٍ لا مِن حيث وضْعُ اللفظ "[٩٩]، كما يمكن أن يكون استمداد ذلك الزمن ممّا هو غَريزةٌ وجبلّة في النفس فـ"حيث أُخبر بها عن صفات الآدميين فالمراد التنبيه على أنها فيهم غريزة وطبيعة مركوزة في نفسه نحو : ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا ﴿١١﴾ ﴾ الإسراء: ١١ [الإسراء : من/ ١١]، ﴿ وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ ﴾ [الأحزاب : من/ ٧٢]"[١٠٠] .

ومثلُ ذلك قوله تعالى : ﴿ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ ۖ قَالُوا۟ كَيْفَ

(٩٦) وردت أيضًا في : سورة النساء: ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٥٢ ، الفرقان: ٧٠ ، الأحزاب: ٥ ، ٥٩ ، ٥٠ ، ٧٣ ، الفتح: ١٤.

(٩٧) البحر المحيط :٣/٣٠٠ ، ويُنظر: مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت: ٢٠٩هـ) ، تعليق د. محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، مصر (دون تاريخ): ٢/٧ ، مشكل إعراب القرآن: ٢/٥٨٢ ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٧٠ ، المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل (ت: ٧٦٩ هـ) ، تحقيق د. محمد كامل بركات ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م: ١/٢٦٧.

(٩٨) شرح الكافية للرضي : ٤/١٨٩ ، وينظر: الأمالي ، ابن الشجري (ت: ٥٤٢ هـ) ، تحقيق ودراسة د. محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة (دون تاريخ): ٢/٤٨٣.

(٩٩) التذييل والتكميل: ٤/٢١٢.

(١٠٠) البرهان: ٤/١٢٤.

﴿نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾﴾ [مريم /٢٩]، فقد وُجّهت (كان) على أنها زائدة، أو تامة، أو عدم إفادتها الزمن الماضي المنقطع [١٠١] على نحو ما سلف ذكرُه في الآيات السابقة؛ "وإنما احتاج النحويون إلى هذه التقديرات؛ لأن الناس كلّهم كانوا في المهد صبياناً، ولا بدَّ من أن يبيّن عيسى – صلّى الله عليه وسلّم – بشيء منهم"[١٠٢].

فالتوجيه النحوي لهذا الفعل كشَف عن ذلك المعنى المراد ذي النمط التركيبي غير المألوف في الاستعمال اللغوي.

وبهذا يتبيّن أنْ ليس بالضرورة أن يكون النمط التركيبيُّ المألوف لكثرة استعماله أقْدَرَ على الوفاء بالمعنى والغرض المقصود من النمط التركيبي غير المألوف لقلّة استعماله؛ لأنَّ الكثرة ليست شرطًا للبلاغة.

المبحث الثالث

توافرُ السياق النصّي للقرآن الكريم على طوله

يُعرِّف أولمان سياق النصّ بأنه "النظمُ اللفظيُّ للكلمة وموقعها من النظم بأوسع معاني هذه العبارة"[١٠٣]، وإذا كان سياق الموقف يُعنى بالمقامات فسياق النصّ "ينبغي أن يشمل لا الكلمات والجمل الحقيقية السابقة واللاحقة فحسب، بل القطعة كلها، والكتاب كله ..."[١٠٤].

وقد اعتدّ النحاة بسياق اللفظ واحدًا من مقوِّمات التحليل النحوي؛ إذ يستدلّون به على المحذوف بعد تحقّق الشرط العامِّ للحذف، وهو العلم بالمحذوف؛ يقول سيبويه "قال الشاعر أبو دؤاد:

أكُلَّ امرئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً
ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيْلِ نارَا !

فاستغنيتَ عن تثنية (كلّ)؛ لِذكرِك إيَّاه في أوّل الكلام ولقلّة التباسِه على المخاطَب"[١٠٥]

ووصف ابن الأنباري هذا البناء التركيبيَّ القائم على حذف عنصر لغوي استغناءً بذكره قبلُ بأنه "كثيرٌ في كلامهم"[١٠٦]، وهذا السياق – كما ترى – يقع في مقدار الجملة الواحدة، أو الجمل المتقاربة، ولئن كان توافُره في مقطوعة نثرية، أو شعرية يسير التحقيق، فهو في النص القرآني فوق طاقة البشر التعبيرية؛ لطول

---

(١٠١) يُنظر: المقتضب: ٤/ ١١٧ –١١٨، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٧٠، الدر المصون: ٧/ ٥٩٤، إرشاد العقل السليم: ٥/ ٢٦٣.

(١٠٢) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ١١، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٣٤٧.

(١٠٣) دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة د. كمال بشر، القاهرة، مكتبة الشباب (دون تاريخ): ٥٧.

(١٠٤) السابق.

(١٠٥) الكتاب: ١/ ٦٦.

(١٠٦) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م: ٢/ ٣٨٧، وينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١/ ٤٣٧.

النصّ القرآني وتنوُّع خطاباته وموضوعاته ومقاصده وطول مدَّة تنزُّله؛ إذ نزل منجَّمًا في ثلاث وعشرين سنة، و"المتأمّل في ورود كثير من الألفاظ والأساليب على نسق واحد ودلالة محددة يُدرك أنَّ خلف البنية الأسلوبية للقرآن منطقًا داخليًّا يحكم مفرداتها وينسِّق مخاطباتها، ويستدعي مجموع العناصر لتسير في اتجاه الاطراد مهما تباعدت الآيات والسور زمانًا ومكانًا، وذلك وجهٌ من أوجه تميُّز هذا الخطاب "[١٠٧]؛ ولذا قال بعض علمائنا الأقدمين: "والقرآن كلُّه كالكلمة الواحدة "[١٠٨].

وإذا نحن استندنا إلى نظرية النظم في تحليل بعض النظائر التركيبية تبيّن لنا من الاطّرادات الأسلوبية مظاهرُ للسياق النصي في القرآن الكريم.

فمن ذلك فعل الأمر (اذكُر) حيث يتردّدُ بين الذِّكر والحذف في مطلع عرض قصص الأنبياء والأمم والأزمان الغابرة كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [البقرة: من/ ٣٠].

يقول الفخر الرازي مشيرًا إلى السياق النصّي للقرآن معتمِدًا على التحليل النحوي لـ (إذ) في الآية: "وهو نصبٌ بإضمار: اذكُرْ، والمعنى: اذكُرْ لهم إذ قال ربُّك للملائكة... ؛ فأضمر هذا لأمرين: أحدهما أنّ المعنى معروف، والثاني أنّ الله تعالى قد كشف ذلك في كثير من المواضع، كقوله: ﴿وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ بِٱلْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦٓ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٢١﴾﴾ [الأحقاف: من/ ٢١]، وقال: ﴿ٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿١٧﴾﴾ [ص: من/ ١٧] والقرآن كلُّه كالكلمة الواحدة، ولا يبعُد أن تكون هذه المواضعُ المصرَّحةُ نزلت قبل هذه السورة، فلا جرم تركَ ذلك ههنا اكتفاءً بذلك المصرّح "[١٠٩].

ومثله قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّيٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٥﴾﴾ [آل عمران/ ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿وَنُوحًا إِذْ نَادَىٰ مِن قَبْلُ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥ مِنَ ٱلْكَرْبِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٧٦﴾﴾ الأنبياء/ ٧٦]، ومثلُ ذلك في كتاب الله كثير[١١٠].

وذكرُ الفعل، أو حذفه في هذه التراكيب المتناظرة

(١٠٧) اطرادات أسلوبية في الخطاب القرآني، محمد إقبال عروي، دار الأمان، الرباط، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م: ٨٤.

(١٠٨) التفسير الكبير: ٢/٣٨٤.

(١٠٩) التفسير الكبير: ٢/٣٨٤.

(١١٠) ينظر – مثلاً – هذه المواضع من القرآن الكريم: الأعراف: ٨٠، النمل: ٥٤، الأنبياء: ٧٦، ٧٨، ٨٣، ٨٥، ٨٧، ٨٩، الفرقان: ٣٧، العنكبوت: ١٦، الكهف: ٤٧، ٥٠، سبأ: ٤٠، وغيرها.

يُنبئك عن أن الاطّراد الأسلوبيَّ فيها يحكمه سياقٌ نصّيٌّ؛ فيُحذَف الفعل، أو يُذكر بحسب مقتضى البلاغة، يقول ابن عطية موضّحًا ما يترتّب على هذا التحليل من تِبيانٍ للمعنى المراد وحُسْنٍ في السبك: "وقال كثير من النحاة: العامل في (إِذْ) في هذه الآية فعلٌ مضمر تقديره (واذكُرْ)، وهذا هو الراجح؛ لأن هذه الآيات كلها إنما هي إخباراتٌ بغيب تدلُّ على نبوة محمد عليه السلام، مقصدُ ذكرِها هو الأظهر في حفظ رونق الكلام"(١١١).

ومن ذلك أيضًا الفعل (أرسلنا) عند الإخبار عن إرسال الرسل إلى أقوامهم، وقد حُذِف في الآيات الآتية:

- قوله تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾ [الأعراف: من/ ٦٥]، [هود: من/ ٥٠].

- قوله تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ۖ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ ۖ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ ﴾ الأعراف: ٧٣ [هود: من/ ٦١].

- قوله تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ وَلَا تَنقُصُوا۟ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ ۚ إِنِّىٓ أَرَىٰكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ﴿٨٤﴾ ﴾ [الأعراف: من/ ٨٥]، [هود: من/ ٨٤]، [العنكبوت: من/ ٣٦].

ففي كلّ هذه المواضع فعلٌ محذوف تقديرُه (أرسلنا) هو العامل في أجزاء التركيب بعده، وقد حُذِف للدلالة عليه بما تضمّنه سياق الآي في مواضع أخرى من القرآن؛ فقد ورد لفظ الإرسال إلى أمم سابقة كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾ [الأنعام/ ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥٩﴾ ﴾ [الأعراف/ ٥٩] وبهذا يتبين أن السياق النصي قد يكشف عنه تعدُّد الصور التركيبية لما تُجيزه قواعد النحو، فتلك الصور تنوُّع أسلوبي وفق أغراض تقتضي أنماطًا تركيبية معينة، وخيرُ ما يلفتنا إلى ذلك في هذه الآيات التي نحن بصدد الحديث عنها أنّ الأسلوبَ القرآنيَّ عَدَلَ عن تلك الصورة المكرّرة للتعبير عن الإرسال في آية أخرى بين الآيات المذكورة آنفًا من سورة هود، وهو قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ ۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ﴿٦٩﴾ ﴾ [هود/ ٦٩]، حيث تغيّر نمط الأسلوب عمّا هو عليه؛ ويكشف أبو السعود عن علّة هذا التنوع الأسلوبي فيقول: "ولمّا كان المقصودُ في

(١١١) المحرر الوجيز: ١/ ٤٣٣.

السورة الكريمة ذكْرَ سوءِ صنيع الأمم السالفة مع الرسل المرسلة إليهم ولحوق العذاب بهم بسبب ذلك، ولم يكن جميع قوم إبراهيم عليه الصلاة والسلام ممّن لحق بهم العذاب، بل إنما لحق بقوم لوط منهم خاصّةً ؛ غيَّرَ الأسلوب المطّرد فيما سبق مِن قوله تعالى ثم رجع إليه "[١١٢] .

وبهذا تلاحظ أن اختيار صورة تركيبية دون صورة تركيبية أخرى جائزة نحويّا إنما يكون تحقيقًا لمعنى متوخّى لا تؤديه كلُّ تلك الصور، كما تلاحظ أن التحليل النحوي - وفق نظرية النظم -للأسلوب المطرد الذي أشار إليه أبو السعود يكشف لك عن توافر السياق النصي الذي يطّرد في نظائره التركيبية.

المبحث الرابع

عدول النظم عن المألوف في حذف الجملة

حذفُ الجُمل مظنّةٌ لوقوع اللبس، أو اختلال مقصد الإفادة ؛ لأنه حذفٌ للكلام كاملاً ؛ ولذا فحذفُ الجُمَلِ لم يُؤلَف في الاستعمال العربيِّ إلا في تراكيب لغوية مخصوصة، كجملة جواب القسم، وجملة الشرط، أو جوابه، وجملة جواب الاستفهام بعد حرف الجواب، وبعد حروف النداء [١١٣]، وما سوى ذلك ممّا لم تدلَّ عليه أنماط الاستعمال اللغوي فهو عزيز ؛ ذلك أنه - كما أسلفت – مظنّةٌ لوقوع اللبس في الكلام، أو اختلال مقصد الإفادة، ولكنه جاء عليه الاستعمال القرآني ؛ حيث حُذِفَت الجملة الواحدة، أو أكثر منها مع تمام المعنى وجلائه وسموّ النظم بتحقيق أغراض بديعة ؛ يقول ابن الأثير واصفًا حذفَ الجمل المفيدة التي تستقلُّ بنفسها كلامًا "وهذا أحسن المحذوفات جميعها وأدلُّها على الاختصار، ولا تكاد تجده إلا في كتاب الله تعالى" [١١٤].

ويقول العلوي في ذلك: "اعلم أنّ حذف الجمل للإيجاز له في البلاغة مدخلٌ عظيم، وأكثر ما يردُ في كتاب الله تعالى، وما ذاك إلاّ من أجلِ رسوخ قدمِه، وظهورِ أثرِه، واشتهارِ علمِه" [١١٥].

ويصفُ الأستاذ فضل عباس حذفَ الجملِ بأنه "لا تكاد تجده إلاّ في كتاب الله تعالى ؛ ذلك أنّ الجملة ذات فائدة مستقلة، وحينما تحذف فإنّ ذلك سيُحدِثُ خللاً في المعنى، ونقصاً في الغرض المقصود ؛ فلا يستطيع أحدٌ أن يرتّب كلامه بحيث إذا حَذَفَ منه جملاً مستقلّة يؤدّي الغرض المراد، لكنّ كلام ربِّ العالمين المعجز يعطيك المعاني كاملةً، وإنّك مع ذلك تجد حلاوة

(١١٢) إرشاد العقل السليم: ٢٢٤/٤.

(١١٣) يُنظر : مغني اللبيب: ٦١٠ -٦١٥.

(١١٤) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير (ت: ٦٣٧ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠هـ: ٧٧/٢.

(١١٥) الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، العلوي (ت: ٧٤٥هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣ هـ: ٢/ ٥١.

الإيجاز في هذا الحذف ناشئةً عن روعة الإعجاز" [١١٦].

ولعل أبرز ما نجده من حذف الجمل ما وقع منها بعد فاء الفصيحة كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٤﴾ ﴾ [البقـــرة / ٥٤]، أي: ففعلتُم فتاب عليكم [١١٧].

فالفـاء – كمـا تـرى – طـوت بعـدها كلامًـا محذوفًا، وتوخّي ذلك المعنى المراد يقتضي توجيه الفاء بما يسمّيه النحويون في مثل هذا التركيب بفاء الفصيحة؛ لأنها تُفصِح عن معطوف محذوف، أو شرطٍ مقدَّر على خلاف بين العلماء في ذلك المقدَّر؛ يقول الطاهر بن عاشور في ذلك: "ومعنى فاء الفصيحة أنها العاطفة؛ إذْ لم يصلح المذكور بعدها؛ لأن يكون معطوفًا على المذكور قبلها، فيتعيَّن تقديرُ معطوف آخر بينهما يكون ما بعد الفاء معطوفًا عليه، وهذه طريقة السكّاكي فيها، وهي المثلى. وقيل: إنها التي تدلُّ على محذوفٍ قبلها؛ فإن كان شرطًا فالفاء فاء الجواب، وإن كان مفردًا فالفاء عاطفة، ويشملها اسم الفصيحة، وهذه طريقة الجمهور على الوجهين"[١١٨].

ولكون هذه الفاء تطوي بعدها كلامًا محذوفًا؛ فاستعمالُها مخصوصٌ بمقتضى البلاغة، فهي إذًا لا تُستعمل في أيِّ نمطٍ من القول؛ ولذا نعتها الزمخشري بأنها "لا تكون إلا في كلام بليغ" [١١٩].

وممّا ورد من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾ [البقرة / ٦٠]؛ ففي الكلام حذفٌ، تقديره: فضربه فانفجرت [١٢٠]، ويدلُّ على هذا المحذوف وجودُ الانفجار مرتَّبًا على ضربه؛ إذ لو كان يتفجّر دون ضربٍ لما كان للأمر فائدة، ولكان تركُه عصيانًا، وهو لا يجوز على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام [١٢١]،

(١١٦) البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني)، فضل حسن عباس، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الأردن، ط٤، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م: ٤٦٧.

(١١٧) المحرَّر الوجيز: ١٤٦/١، التبيان في إعراب القرآن: ٥٧/١.

(١١٨) التحرير والتنوير: ٥١٨/١ -٥١٩، وينظر: مفتاح العلوم: ٢٧٨، الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني (ت: ٧٣٩هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط٣ (دون تاريخ): ١٩٢/٣؛ ويمكن استنباط ما وصفه ابن عاشور بأنه طريقة الجمهور، ممّا يذكرونه في خصائص حرف العطف (الفاء)؛ يُنظر على سبيل المثال: الخصائص: ٤٦٢/٢، ١٧٧/٣، الإنصاف: ٣٩٥/٢، شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٥٧١/١، توضيح المقاصد والمسالك: ١٠٢٨/٢، المغني: ٥٩١.

(١١٩) الكشّاف: ١٤٤/١.

(١٢٠) المحرَّر الوجيز: ١٥٢/١.

(١٢١) البحر المحيط: ٣٦٨/١.

وفاء الفصيحة في قوله (فانفجرت) تومئ إلى ذلك المعنى، ولو وُجِّهت بغير هذا التوجيه لكان قاصرًا عن الوفاء بمراد النظم.

ويجري ما قيل في هذه الآية على شبيهتيها، وهما قوله تعالى: ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٦٣﴾ ﴾ [الشعراء / ٦٣].

ومن حذف الجملة بعد فاء الفصيحة أيضًا قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ۖ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٩﴾ ﴾ [المائدة / ١٩] ، متعلّقٌ بمحذوف تُنبِئُ عنه الفاء الفصيحة، وتبيّن أنه معلَّلٌ به "[١٢٢]، وهذا التوجيه النحوي للفاء يقفك على بلاغة النظم فـ"قد ظهر حسنُ موقعِها بما قرَّرتْ به معنى التعليل، أي: لئنْ قلتم ذلك فقد بطل قولكم؛ إذ قد جاءكم بشير ونذير. "[١٢٣]

ومن ذلك الحذف أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَا مَعَهُۥٓ أَخَاهُ هَٰرُونَ وَزِيرًا ﴿٣٥﴾ فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا ﴿٣٦﴾ ﴾ [الفرقان / ٣٥ -٣٦] ؛ إذ التقدير: فأتياهم فأبلغاهم الرسالة فكذَّبوهما فدمَّرناهم [١٢٤].

ومثل ذلك الحذف أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ ۖ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ ۖ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٧﴾ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ۗ إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا۟ خَٰطِـِٔينَ ﴿٨﴾ ﴾ [القصص / ٧ -٨] فالفاء في قوله تعالى (فالتقطه) – كما قال أبو السعود – " فصيحةٌ مفصحةٌ عن عطفِهِ على جملةٍ مترتّبة على ما قبلها من الأمر بالإلقاء، قد حُذِفتْ تعويلاً على دلالة الحال وإيذانًا بكمال سرعة الامتثال، أي: فألقته في اليمّ بعدما جعلتْه في التابوت حسبما أُمِرَتْ. "[١٢٥]

ومن حذف الجمل أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ۖ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ۚ يَٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ ۖ إِنَّكَ مِنَ ٱلْءَامِنِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ [القصص / ٣١][١٢٦] فالفاء في (فلمّا رآها) يستكنّ وراءها جملٌ محذوفات، حيث ثمّ معنى متوخّى وغرض بديع يؤديهما النظم؛ فقد حُذفت تلك الجمل "تعويلاً على دلالة الحالِ عليها وإشعاراً بغاية سرعة تحقّقِ مدلولاتِها، أي فألقاها فصارت ثُعبانًا فاهتزت"[١٢٧].

---

(١٢٢) إرشاد العقل السليم: ٢٢/٣.

(١٢٣) التحرير والتنوير: ١٦٠/٦.

(١٢٤) مغني اللبيب: ٦١٥، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢٦٢/٢، البرهان في علوم القرآن: ١٩٠/٣.

(١٢٥) إرشاد العقل السليم: ٤/٧.

(١٢٦) ومثلها الآية: ١٠ من سورة النمل، يُنظر: إرشاد العقل السليم: ٢٧٤/٦.

(١٢٧) إرشاد العقل السليم: ١٢/٧.

ومن ذلك الحذف أيضًا قوله تعالى : ﴿ رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴿٣٣﴾ ﴾ [ص / ٣٣] أي فردّوها عليه [١٢٨].

ومنه أيضًا قوله تعالى : ﴿ فَرَاغَ إِلَىٰ أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ﴿٢٦﴾ ﴾ [الذاريات / ٢٦] أي : فذبَحَ عجلاً [١٢٩]. ونحو ذلك من المواضع [١٣٠].

الخاتمة (نتائج البحث)

في منتهى هذه الرحلة الماتعة، أقدّم نتائج هذا البحث بعد أن سعى إلى استجلاء أثر نظرية النظم في التحليل النحوي لنماذج من الأسلوب القرآني، وهي :

-التركيب والتأليف والنظم مصطلحاتٌ متقاربة تجمع بينها علاقةُ العموم والخصوص، ولكنها درجات في مراتب الشرف والأفضلية.

-صورُ الجواز النحوي إمكاناتٌ تركيبيّةٌ تتفاضل فيما بينها من حيث مقدرتها على الوفاء بالمعنى المراد والغرض المقصود.

-ليس بالضرورة أن يكون النمط التركيبيُّ الأكثرُ استعمالاً أقدرَ على الوفاء بالمعنى والغرض من النمط التركيبيِّ الأقلِّ استعمالاً ؛ فالقلةُ لا تنافي البلاغة.

-كلّما ترقّى الكلام في البلاغة كان أحوجَ إلى الاعتماد على نظرية النظم عند تحليله نحويًّا.

-تأتي أهمية نظرية النظم في التحليل النحوي من حيث استيفاؤها مطلبَ الصواب النحوي الذي يُحقّقُ أصل المعنى ابتداءً، ومطلبَ البلاغة في تحقيق كمال المعنى وفق الغرض المقصود ؛ ولذا فأثرها في التحليل النحوي عظيم جدًّا.

-عُني النحويون بتطبيقات نظرية النظم في توجيه التراكيب اللغوية القرآنية، وقد تبيّن ذلك كثيرًا في آرائهم السالف ذكرُها في البحث، ولعل كثيرًا من تعدُّد توجيهاتهم مردُّه إلى ثراء المعنى القرآني ممّا يؤدّي إلى تعدُّد زوايا النظر إلى المعنى المراد والغرض المقصود، وكلُّ ذلك في إطار تطبيقات نظرية النظم.

-أبرز التحليل النحوي للأسلوب القرآني وفق نظرية النظم خصوصياتٍ للنظم القرآني تميّزُه عن الاستعمال اللغوي العام، من حيث كونُها غير مألوفة في نظم الكلام وما يحمله من معانٍ مطوية، وقد كشف البحث من ذلك جملةً من الخصائص، وهي: عدول النظم عن قيود التوارد المعجمي، وعدوله عن النمط التركيبي المألوف، وتوافر السياق النصي للقرآن على طوله، وعدول النظم عن المألوف في حذف الجملة.

والله أعلم.

ربِّ أوزِعني أن أشكُرَ نعمتَكَ التي أنعمْتَ عليَّ وعلى والديَّ وأن أعمَلَ صالحًا ترضاه وأدخِلني برحمتِكَ في عبادِكَ الصالحين".

---

(١٢٨) السابق : ٢٢٦/٧.

(١٢٩) السابق : ١٤٠/٨.

(١٣٠) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ١٩٨/٢ -٢٠١.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود (ت: ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت (دون تاريخ).
- أساس البلاغة، الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨م.
- أساليب بلاغية، أحمد مطلوب، نشر وكالة المطبوعات، الكويت، ط١ (دون تاريخ).
- أسباب التعدد في التحليل النحوي، محمود حسن الجاسم، مجلة مجمع اللغة الأردني، عدد: ٦٦، ٢٠٠٤م.
- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١ هـ)، قرأه وعلّق عليه محمود شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة (دون تاريخ).
- الأصول دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، تمام حسان (ت: ١٤٣٢هـ)، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- الأصول في النحو، ابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٢٠/١٩٩٩م.
- اطرادات أسلوبية في الخطاب القرآني، محمد إقبال عروي، دار الأمان، الرباط، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- إعراب القرآن، النَّحَّاس (ت: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ.
- الأمالي، ابن الشجري (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق ودراسة د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة (دون تاريخ).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني (ت: ٧٣٩ هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط٣ (دون تاريخ).
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي (ت: ٧٩٤ هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية لـ عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط١، ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧م.

- البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني)، فضل حسن عباس، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الأردن، ط٤، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، محمد أبو موسى، دار الفكر العربي (دون تاريخ).
- البلاغة والأسلوبية، محمد عبد المطلب، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٤م.
- التأويل النحوي في ضوء نظرية النظم، عبد الله محمد زين بن شهاب، مجلة كليات التربية، جامعة عدن، العدد: ١٢، ٢٠١١م.
- التبيان في إعراب القرآن، العكبري (ت: ٦١٦ هـ)، إشراف مكتبة البحوث والدراسات في دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
- التحليل النحوي أصوله وأدلته، فخر الدين قباوة، الشركة العالمية للنشر لونجمان، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، عبد الفتاح لاشين، دار المريخ، الرياض (دون تاريخ).
- التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهري (ت: ٩٠٥ هـ)، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- التعريفات، الجرجاني (ت: ٨١٦ هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي (ت: ٧٤٩ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠ هـ)، تحقيق: د. عبد الله التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي (ت: ٧٤٩ هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- الحدود في علم النحو، الأبذي (ت: ٦٨٠ هـ)، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٢ - السنة ٣٣ - ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- الخصائص، ابن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية (دون تاريخ).
- خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني، محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط٧ (دون تاريخ).
- خواطر مِن تأمُّل لغة القرآن الكريم، تمام حسان (ت: ١٤٣٢ هـ)، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (ت: ٧٥٦ هـ)، تحقيق د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق (دون تاريخ).
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (ت: ١٤٠٤ هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١ هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط٣، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة د. كمال بشر، القاهرة، مكتبة الشباب (دون تاريخ).
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت (دون تاريخ).
- سر صناعة الإعراب، ابن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور (ت: ٦٦٩ هـ)، تحقيق د. صاحب أبو جناح، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة (دون تاريخ).
- شرح التسهيل، ابن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- شرح المفصَّل، ابن يعيش (ت: ٦٤٣ هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ /٢٠٠١م.

- شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي (ت: ٦٨٦ هـ)، تصحيح يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ١٣٩٨هـ/١٩٩٦م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت: ٣٦٨ هـ)، الجزء الأول، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود. محمود فهمي حجازي، والجزء الثاني تحقيق د. رمضان عبد التواب، والجزء الثالث تحقيق د. فهمي أبو الفضل، والجزء الرابع تحقيق د. محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
- الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، العلوي (ت: ٧٤٥ هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣ هـ.
- عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- العربية والوظائف النحوية دراسة في اتساع النظام والأساليب، ممدوح عبد الرحمن الرمالي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٩٦م.
- فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز، فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣م.
- القاموس المحيط، الفيروزآبادى (ت: ٨١٧ هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة (دون تاريخ).
- قواعد التوجيه في النحو العربي، عبد الله أنور الخولي، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م.
- الكتاب، سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت (دون تاريخ).
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (دون تاريخ).
- لسان العرب، ابن منظور (ت: ٧١١ هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ.
- اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، عالم الكتب (ت: ١٤٣٢ هـ)، القاهرة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان (ت: ١٤٣٢ هـ)، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤م.
- اللمع في العربية، ابن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت (دون تاريخ).
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير (ت: ٦٣٧ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠هـ.

- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت: ٢٠٩ هـ)، تعليق د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، مصر (دون تاريخ).
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٢ هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ/٢٠٠٠م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل (ت: ٧٦٩ هـ)، تحقيق د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- معاني القرآن، الأخفش (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١ هـ /١٩٩٠م.
- معاني القرآن، الفراء (ت: ٢٠٧ هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١ (دون تاريخ).
- معجم الفروق اللغوية، العسكري (ت: ٣٩٥ هـ تقريبًا)، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط ١، ١٤١٢هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، حقّقه وعلّق عليه د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، الفخر الرازي (ت: ٦٠٦ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت (دون تاريخ).
- مفتاح العلوم، السكاكي (ت: ٦٢٦ هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ٢، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م.
- مقالات في اللغة والأدب، تمام حسان (ت: ١٤٣٢ هـ)، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ /٢٠٠٦م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١ هـ)، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.
- المقتضب، المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (دون تاريخ).

- المقرب، ابن عصفور (ت: ٦٦٩ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- الموازنة بين أبي تمام والبحتري، الآمدي (ت: ٣٧٠ هـ)، الجزآن الأول والثاني حقّقهما السيد أحمد صقر، دار المعارف، ط٤، والجزء الثالث حقّقه د. عبد الله المحارب، مكتبة الخانجي، ط١ ١٩٩٤م.
- المورد النحوي الكبير، نماذج من التحليل النحوي في الإعراب والأدوات والصرف، فخر الدين قباوة، ط٤، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٧م.
- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- نظرية المعنى في الدراسات النحوية، كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٦م/١٤٢٧هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر (دون تاريخ).

The Impact of the Structures Theory in Grammatical Analysis of Qur'anic Style

dr. Mohammed abdullah almalki
Professor grammar assistant at the University College Ballit
Om Al kora University

Abstracts: This research benefited from Syntax theory of grammar analysis of the style of the Koran; and concluded that the characteristics of the style of the Koran not Alteward lexical restrictions, contrary Aaturkab fashionable, and the presence of the script context of the Koran, and delete the sentence is not uncommon, and that grammatical options different to get to the meaning and goal.Therefore, this research analyzed the examples of the Koran has a special style in foundries is identical language for use by al-Qaida common grammatical and before that search spoke about the importance of grammatical composition theory.

Tag words: Syntax theory - Analysis of Grammar - Koran style